الأمم المتحدة

A/58/PV.31

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣١**
الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اندرياناريفيلو – رازافاي (مدغشقر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن ميثاق الأمم المتحدة قد أناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وكما أكد رئيس فرنسا في الجلسة الافتتاحية للدورة الحالية للجمعية العامة، من المستصوب أن يعكس تكوين مجلس الأمن الواقع الراهن للعالم على نحو أفضل، بغية تعزيز شرعية المجلس.

ولهذا السبب، ظلت فرنسا تؤيد توسيع عضوية المجلس، بما يعزز طابعه التمثيلي. وينبغي أن يسري هذا التوسيع على فئة الأعضاء الدائمين، لأن وجود البلدان الكبرى ضروري. وتؤيد فرنسا بصورة خاصة تطلعات ألمانيا واليابان. وينبغي أن تدخل في عداد الأعضاء الدائمين دول رئيسية في آسيا والأمريكتين، مثل الهند والبرازيل، وأفريقيا بالطبع. وينبغي كذلك تحسين الطابع التمثيلي للمجلس في فئة الأعضاء غير الدائمين، بما يتيح زيادة تمثيل البلدان النامية بصفة خاصة.

لقد أبدت الجمعية العامة تلك الملاحظات في العام الماضي خلال نفس المناقشة. واليوم، للأسف، وصلت المناقشات إلى طريق مسدود رغم انقضاء عشر سنوات من النقاش. لذلك، ينبغي لنا أن نعطيها زخما جديدا، آخذين المصلحة العامة بعين الاعتبار. ولا بد لنا أيضا من أن نشفع أي إصلاح لتكوين مجلس الأمن بتعزيز سلطته وفعاليته في أداء الرسالة المناطة به.

تقدم الأمين العام من فوره باقتراحات للبدء من جديد في عملية الإصلاح اللازمة للمنظمة. وفرنسا تؤيد تمام التأييد قراره المتعلق بتشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة يكلف بتقديم توصيات بشأن مسارات العمل. لكن لا بد لأعضاء الأمم المتحدة من أن يلتزموا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56923 (A)

بإجراء إصلاح يتجاوز مجلس الأمن. وفرنسا، من جانبها، مستعدة للقيام بدورها كاملا في هذه المناقشات، التي ينبغي أن تجري دون إبطاء لكي يتسنى لمجلس الأمن أن يواصل أنشطته بفعالية وعزم.

السيد كيلوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة غوام – جمهورية أذربيجان وجمهورية أوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

في البداية، أود أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، وأعضاء مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك، على جهودهم الهامة لتكثيف العملية الشاملة لإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أؤكد مرة أخرى على استعدادنا لدعم أي مبادرات بناءة من الرئاسة الحالية للإسهام في تلك المهمة ذات المسؤولية. وأعتزم تقديم توصيات لإصلاح المجلس كما أعرب عنه مؤخرا رئيس الجمعية جوليان هنت خطوة نرحب بها، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى نتائج ملموسة.

لقد أبرزت المناقشة العامة التي شهدتها هذه القاعة منذ أسبوعين مسألة إصلاح مجلس الأمن بوصفها إحدى المهام ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي. والواقع أن هناك اعترافا قويا بضرورة وإلحاح جعل هذه الهيئة أقوى وأكثر فاعلية بالاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي في ميدان السلم والأمن.

إن تغيير تكوين المجلس ومراعاة التمثيل الجغرافي من بين أهم المتطلبات الأساسية لزيادة تحسين أنشطة المجلس. ورغم الإحباط المفهوم إزاء بطء التقدم العام في هذا الميدان، ما زلنا نعول على الإرادة المشتركة للتوصل إلى حل توافقي معقول لتحقيق الإصلاح الشامل للمجلس من جميع جوانبه. ونأمل أن يساعدنا الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة؛ الذي يعتزم الأمين العام إنشاءه إبان الدورة الحالية للجمعية العامة، على النظر من جديد في لب مداولاتنا المطولة وأن يمهد الطريق نحو حل مناسب.

أما فيما يتعلق بمضمون إصلاح مجلس الأمن، فإننا مع الرأي القائل بضرورة توسيع العضوية في الفئتين – الدائمة وغير الدائمة. ومع ذلك، فإن التوزيع الجغرافي المنصف للمقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن مبدأ نوليه أهمية خاصة. وأي مقترحات للإصلاح الشامل يجب أن تأخذ مصالح كل مجموعة من المجموعات الإقليمية في الاعتبار. وفيما يتعلق بفكرة إنشاء مقاعد دائمة جديدة في المجلس، ما زلنا نرى أن البلدان القادرة والمستعدة للاضطلاع بمسؤولية أكبر – بما في ذلك المسؤولية المالية – عن صون السلم والأمن الدوليين والتي تتمتع بالسلطة والدعم الدوليين اللازمين على المستويين الإقليمي والعالمي يمكنها أن تحصل على مركز العضو الدائم.

إن في صالحنا جميعا أن يكون مجلس الأمن قويا ومبادرا ونشطا. والأداء الفعال للمجلس على الساحة الدولية يتوقف على استعدادنا لمواصلة وتعزيز العمليات الرامية إلى تحسين أساليب عمله. ونحن نرى أن نظرة عامة على أسلوب العمل الحالي للمجلس توضح أن هذه الهيئة حققت، رغم الصعاب الموضوعية والذاتية، تقدما ملموسا نحو زيادة الفعالية والشفافية.

والدول الأعضاء في مجموعة غوام تقف مستعدة لزيادة الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز وتحسين أنشطة مجلس الأمن.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يمكننا جميعا أن نتفق على أن التكوين الراهن لمجلس الأمن لم يعد يعكس الحقائق الجيوسياسية الدولية الأساسية في عصرنا هذا. وكان ثمة اتفاق عام بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بغية أن يعكس تلك الحقائق الحالية في تكوينه على نحو أوفى. ومع ذلك، فإن مسألة كيفية توسيع عضوية المجلس ما فتئت تزعج الأمم المتحدة زهاء عقد من الزمان. ولم يمكن التوصل إلى نتائج بشأن هذه القضية، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تباين الآراء بشأن كيفية وصف وتحليل التغييرات الهيكلية التي جرت على الساحة الجيوسياسية الدولية منذ إنشاء المجلس.

قد تجادل بعض الدول الأعضاء بأن أهم تحول عبر الخمسين عاما الماضية تمثل في ظهور عدد قليل من القوى العالمية والإقليمية يمكنها بمواردها ونفوذها أن تتنافس مع – أو في بعض الحالات تتجاوز – موارد ونفوذ أعضاء دائمين في المجلس حاليا. إلا أن جمهورية كوريا تتشاطر الرأي القائل بأن ثمة تغييرا هيكليا بارزا كذلك يتمثل في ازدياد عدد القوى المتوسطة الحجم، التي تمتلك الإرادة والقدرة على أن تسهم إسهاما جوهريا في صون السلم والأمن الدوليين. ويمكن لبعض تلك البلدان أن تسهم بموارد – موارد مماثلة لبعض موارد ''الطامحين'' أو أكبر منها – لمجلس الأمن في القيام بمسؤولياته. وترى جمهورية كوريا أن تهميش وتنفير تلك القوى بزيادة العضوية الدائمة يمكن أن يضعف الحيوية المؤسسية لمنظمتنا. كما أنه لن يكون متسقا مع رؤيتنا الجماعية لعالم أكثر عدلا وإنصافا. ومن المؤكد أن تلك الزيادة ستنشئ مشاكل خطيرة في عمليات المجلس. ومن منظور تشغيلي، يمكن للزيادة في الأعضاء الدائمين ذوي الآراء المختلفة أن تعيق المجلس عن القيام بمسؤولياته في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وكلنا يعلم من التجربة أن هناك قيودا أصلية على عمل مجلس الأمن في الحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين حينما يحدث صدام بشأن المصالح الاستراتيجية بين الأعضاء الدائمين. وفي حالة إضافة أعضاء دائمين في مجلس الأمن يتمتعون بحق النقض، من الأرجح أن تصيبه بالشلل المصالح المتعارضة. وإذا أصبح المجلس بشكل متزايد عاجزا عن التصرف في الحالات الخطيرة والعصيبة، بينما يفسح المجال للمبادرات أو الإجراءات الانفرادية التي تقودها تحالفات الراغبين، فإنه سيسقط تدريجيا في حالة من العزلة الحميدة في النظام العالمي. وذلك التطور يتناقض مع هدفنا النهائي من الإصلاح، وهو تعزيز أهمية مجلس الأمن وتعزيز تعددية الأطراف المرتكزة على الأمم المتحدة.

وترى جمهورية كوريا في ظل هذه الظروف، أن أفضل الحلول العملية وأكثرها إنصافا لإصلاح مجلس الأمن هو زيادة العضوية غير الدائمة للمجلس. ونود أن يراعى المنظور الجغرافي في تلك الزيادة. وفضلا عن ذلك، نرى أنه ينبغي إعطاء المزيد من فرص الخدمة في مجلس الأمن للبلدان القادرة على الإسهام في أنشطة الأمم المتحدة بشكل أفضل. ومن شأن تلك الزيادة في الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن أن تفيد أكبر عدد من الدول الأعضاء بينما تسبب أقل ضرر لأصغر عدد من الدول الأعضاء. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الصيغة للإصلاح ستفيد في جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وفي تعزيز الكفاءة التشغيلية للمجلس على حد سواء.

وتؤيد جمهورية كوريا فكرة الأمين العام المتمثلة في إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. ومن المؤكد أن المنظمة ستستفيد من الإسهام الفكري الخارجي المستنير الذي سيقدمه الفريق. بيد أننا نلاحظ، عندما يتعلق الأمر بمسألة إصلاح مجلس الأمن القائمة منذ زمن طويل، أن

سبب استمرار مأزقنا الراهن ليس الافتقار إلى الحكمة أو إلى الإسهام الفكري.

في الختام، تود جمهورية كوريا أن يبذل كل جهد لإصلاح مجلس الأمن بطريقة لا تضمن الإنصاف والعدالة والتشغيل الفعال فحسب، بل تضمن دوره الأساسي والمحوري في صون السلام والأمن العالميين.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسيد يان كافان رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، على الطريقة التي أدار بها أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ولا يفوتني أن أعرب عن امتناننا لنائبيه، مندوب أيسلندا، ومندوب تايلند، لما بذله كلاهما من جهود لكفالة إحراز تقدم ملموس نحو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الدولي.

لقد مر أكثر من عقد على قرار الجمعية العامة الذي أنشأت بموجبه الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومنذ عام ١٩٩٣ ظللنا جميعا نترقب أن تختتم هذه العملية على نحو يلبي الأهداف المتوخاة من القرار ٤٨/٢٦، وهي إعادة تشكيل مجلس الأمن بما يكفل تحقيق التمثيل الجغرافي العادل لجميع مناطق العالم في فئتي العضوية به، وليصبح ديمقراطيا في صنع واتخاذ قراراته، وواضحا في طرق وأساليب عمله. وإذا ما توقفنا قليلا لنحاول تقييم نتائج المفاوضات التي جرت على مدى السنوات الماضية، نجد أن هذه الفترة أتاحت لجميع أعضاء الأمم المتحدة الإعراب عن مواقفهم وطرح ما يرونه من مقترحات بشأن إصلاح المجلس. وفي هذا السياق، يشكل قرار الجمعية العامة ٥٣/٣٠ نقلة هامة، حيث تم بمقتضاه تسوية المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي ثلثا أعضاء الأمم المتحدة المشاركين في عملية التصويت. كما اتضح من جولات المفاوضات السابقة أن هناك إجماعا كاملا على ضرورة إعادة تشكيل عضوية المجلس ليتناسب تكوينه مع الحقائق الجغرافية والمتغيرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥، وفي مقدمتها الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة التي يعمل المجلس نيابة عنها.

في عملية إصلاح مجلس الأمن، يوضح تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة (A/57/47) أن هناك اتفاقا واسع النطاق بشأن عدد من المقترحات الرامية إلى تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن. وقد بدأ المجلس العمل بالبعض منها. ومن ذلك التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، وزيادة عدد الاجتماعات الرسمية المفتوحة، وتعزيز الصلات مع المنظمات الإقليمية. وهذه خطوات في الاتجاه الصحيح. والمهم في المرحلة المقبلة أن ينفذ المجلس تدابير أخرى في سياق هذه العملية. فمن غير المقبول أن تبقى علاقته بالجمعية العامة مقتصرة على التقرير الذي يقدمه إليها مرة في العام، ولو قدم المجلس إلى هذه الجمعية تقارير خاصة كما هو منصوص عليه في المادة ٢٤ من الميثاق، لكان في الإمكان تعاون الجهازين على نحو أوثق في المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، ويكتسي نفس الأهمية تعزيز صلات المجلس بمحكمة العدل الدولية والتماس فتواها فيما ينظر فيه من مسائل قانونية. وهام جدا أن يطبق المجلس أحكام نظامه الداخلي بحيث تعقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة قبل مباشرته في عملية صنع القرار، لأن ما يجري في المشاورات غير الرسمية لا يتسم بالوضوح والشفافية، ويعطي الانطباع بأن دولة واحدة أو مجموعة من الدول هي التي تستأثر بزمام صنع القرار في المجلس.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أحد الجوانب الأساسية في عملية إصلاحه. ويحتوي المرفق الرابع لتقرير

الفريق العامل على العديد من المقترحات التي قدمت من قبل الدول فرادى أو ضمن مجموعة معينة. وفي هذا الجانب، فإن موقف بلادي هو أن المساواة التامة في السيادة بين الدول يجب أن تكون الأساس لأي جهد يرمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. ونحن نفضل أن تقتصر الزيادة على فئة الأعضاء غير الدائمين، فلسنا في حاجة إلى أعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. لكننا بالطبع لن نعرقل أي اتفاق يتحقق بشأن الزيادة في هذه الفئة بشرط ألا يتم ذلك بشكل انتقائي أو استنادا إلى معايير من قبيل إعطاء الأولوية لمن يتحملون أعباء أكبر في نفقات الأمم المتحدة، أو لديهم القدرة على توفير قوات ومعدات أكثر لقوات حفظ السلام الدولية، لأن القبول بهذا المبدأ لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة، وهي تقوية قبضة الأقوياء والأغنياء على مجلس الأمن، وتوجيهه على حساب مصالح الدول الصغيرة والفقيرة التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

وبالتالي فإن الأمر الهام والأساسي في شأن زيادة الأعضاء الدائمين هو تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وأن يراعى في المقام الأول وضع الدول النامية بالذات. فأمريكا اللاتينية لا تمثل في هذه الفئة، وأفريقيا ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن، رغم أنها تشكل ما يقرب من ثلث أعضاء هذه المنظمة. وهذا خلل يجب إصلاحه بتخصيص مقعد دائم للاتحاد الأفريقي، وأيضا تلبية مطلب القارة حسبما تم الإعراب عنه في مؤتمر قمة هراري عام ١٩٩٧، وأكد عليه الرئيس شيسانو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، في خطابه في مستهل هذه الدورة، وهو أن يكون لأفريقيا مقعدان دائمان في مجلس الأمن الموسع، وتشغلهما دول القارة بالتناوب وفقا للمعايير التي يتفق عليها الأفارقة فيما بينهم.

وقد أظهرت مفاوضات الفريق العامل أن هناك عقبة أساسية أوجدها تمسك البعض بالامتيازات التي حصلوا عليها بوصفهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وأعني امتياز حق النقض، وليس من المبالغة في شيء القول بأن هذا الامتياز من أكثر المسائل تعقيدا وإثارة للخلاف منذ تأسيس الأمم المتحدة. فقد ظهر منذ الوهلة الأولى أنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول في السيادة الذي كفله الميثاق، علاوة على تناقضه الشديد مع قيم العدالة، وفوق ذلك تقويضه لمبادئ الديمقراطية. وقد جاهر البعض وأكدوا، ونحن من بينهم، بأن امتياز حق النقض لم يسخر لخدمة السلم والأمن الدوليين، وإنما وُظِّف، وبالدرجة الأولى، لخدمة المصالح الوطنية وحماية حلفاء من يتمتعون به من العقاب والإدانة، وفي مقدمتهم أولئك الذين يتحدون دائما وبكل صلف سلطة مجلس الأمن نفسه، ويرفضون تنفيذ قراراته أمام مرأى ومسمع الجميع.

إن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية منحت لأنفسها امتيازات خاصة، واليوم تختلف الأمم المتحدة عما كانت عليه منذ ما يزيد على خمسة عقود من الزمن. ولعل أهم مظاهر تغييرها هو وصول عدد أعضائها إلى ١٩١ دولة، وأن ثلثي هذه الدول لم تكن أعضاء في المنظمة قبل خمسين عاما ولم يكن لها رأي في ما منح لدول خمس من امتيازات. وهذا كله يقودنا إلى التمسك بمطلب ما فتئت بلادي تنادي به منذ ما يزيد على ثلاثين عاما، وهو أن امتياز النقض يجب إلغاؤه. وكمرحلة أولى، لا بد من تقييد استعماله وجعله في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يكون ساريا إلا إذا توفرت عدة شروط، منها على سبيل المثال، ضرورة وجود ما لا يقل عن صوتين سلبيين من عضوين دائمين في مجلس الأمن لمنع اتخاذ قرار حصل على الأغلبية المطلوبة. وكاقتراح آخر، إخضاع تأكيد ممارسة امتياز حق النقض لمصادقة الجمعية العامة، بنسبة لا تقل عن

ثلثي عدد أعضائها. ونحن نرى أنه بدون اعتماد هذه التدابير، وربما غيرها، في اتجاه الإلغاء الكامل لامتياز حق النقض، لا معنى لعملية إصلاح مجلس الأمن تبقي على امتياز مفتوح تتمتع به قلة من الدول، تستعمله لفرض هيمنتها على مصير العالم والتحكم في صنع القرار الدولي.

قال الأمين العام في خطابه أمام الجمعية قبل عدة أيام: إذا ما أردتم لقرارات مجلس الأمن أن تحظى بمزيد من الاحترام، وخاصة في العالم النامي، يتعين عليكم التصدي بقدر أكبر من الاستعجال لمسألة تكوين مجلس الأمن. ونضيف إلى ذلك أن إحدى وثائقنا الأساسية في القرن الجديد، وهي إعلان الألفية، دعت إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من كافة جوانبه، والآن فإن ما يقع علينا من مهام هو أن نحول إلى حقيقة ملموسة دعوة الأمين العام والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا منذ ثلاثة سنوات.

وفي الاجتماعات المقبلة للفريق العامل نأمل أن تتوفر الإرادة السياسية الكافية من الجميع، بحيث نتوج أعماله بإنجاز تام لإصلاح مجلس الأمن على نحو تتجسد فيه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، أي جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا في عضويته، ووضوحا في أعماله، وديمقراطية في عملية صنع قراراته.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بدايـــة، أود أن أعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا لما تبذلونه من جهود مخلصة في إدارة مداولات هذه الجلسة بشأن بند يعتبر واحدا من أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة.

لقد أطلع وفد بلادي باهتمام على التقرير الأخير للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ولاحظنا أن الفريق، بعد عشر سنوات من تشكيله، وعلى الرغم من اتفاق جميع الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، وإضافة إلى تعدد وتنوع الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ما زال غير قادر على التوصل إلى اتفاق بشأن ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد المطلوب زيادته والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه، وبالذات فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس واستخدام حق النقض. وإننا نأمل أن تتوفر الإرادة السياسية لدى جميع الدول، وخصوصا الدول الفاعلة في المجلس، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في القريب العاجل.

لقد سبق أن عبرنا عن وجهة نظرنا في المداولات السابقة بشأن هذا البند، مؤكدين على ضرورة إعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله. واليوم، نجدد موقفنا الذي يتلخص في دعم وتفعيل مبدأ زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن بنسبة تعزز من كفاءته وفعاليته في صنع القرارات، وبحيث تنسجم هذه الزيادة مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وذلك تمشيا مع السمة العالمية للمجلس، مع الأخذ في الاعتبار تصحيح الخلل القائم في تمثيله للمناطق الجغرافية بما يضمن مساهمة الدول النامية بشكل أكبر.

وفي هذا الصدد، نحن مع الاتجاه الداعي إلى إعطاء الأولوية في شغل المقاعد الدائمة، في حال الموافقة على إضافتها، إلى الدول التي أثبتت التزامها بمسؤوليات الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، على أن يتم انتخاب هذه الدول من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة. كما نؤيد اقتراح تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله دول المجموعة بالتناوب وبالتنسيق فيما بينها. ونحث على الأخذ بالمقترحات الهادفة التي طرحت بشأن حدود وضوابط حق النقض، على أمل التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع

الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه بمزيد من الحياد والموضوعية، وتمنع إساءة استغلال هذا الحق.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء عدم اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه التوتر القائم في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، حيث ما زالت إسرائيل الدولة المحتلة مستمرة في خرقها للقوانين الدولية واستخفافها بكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع القائم في المنطقة، والذي تمثل أحدث مظاهره في عدوانها الأخير على سيادة الأراضي والأجواء السورية في الخامس من الشهر الحالي، في عملية استنكرها المجتمع الدولي ونددت بها، باعتبارها خرقا صارخا لأحكام الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. ورغم ذلك، لم يتخذ المجلس أي إجراء نحوها حتى الآن. ونحن نحث الدول الفاعلة الدائمة العضوية في المجلس على تعزيز فاعلية ومصداقية مجلس الأمن ليقوم بدوره الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين، بصورة عادلة، تمنع تفسير مواقفه المترددة على أنها تشجيع لإسرائيل على الاستمرار في الاستهانة بالقوانين الدولية، والعدوان على سيادة دول وشعوب المنطقة، دون رادع أو عقاب، وحتى لا تبعث برسالة إلى باقي الدول تجيز مثل هذه الاعتداءات والخروقات.

وختاما، نأمل أن تقود مداولاتنا بشأن هذا البند إلى إحراز تقدم ملموس نحو إصلاح المنشود في هيكلة مجلس الأمن والزيادة العادلة في عضويته، تعزيزا لمصداقيته ولدوره الأساسي في حفظ الأمن والسلم.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): بعد ١٠ سنوات من العمل المكثف في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، نجتمع هنا اليوم ليس لمناقشة كيفية إصلاح مجلس الأمن، ولكن كيفية مواصلة مناقشتنا. وقد يبدو هذا من المفارقات الساخرة ولكنه دليل على أهمية هذه المسألة وحساسيتها.

من الممكن تفهم الشعور بالإحباط لدى الذين يريدون رؤية بعض النتائج الملموسة السريعة، هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى، من الممكن أيضا تفهم القلق بشأن اتخاذ قرار تحت الضغط وفي إطار زمني لا يتسم بالمرونة. فرغم كل شيء، نحن بصدد عملية تعديل كبيرة لأهم جهاز في المجتمع الدولي يتعامل مع السلم والأمن – وهذه ليست بالمهمة السهلة.

في رأيي وفي رأي سان مارينو، يبدو أن الزيادة المتزامنة في كلتا الفئتين، الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، لا تزال بعيدة عن أن تكون الاتفاق العام المطلوب لاتخاذ مثل هذا القرار المهم. وبدلا من ذلك يبدو أن الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين هي العنصر الوحيد الذي تتفق عليه جميع الدول الأعضاء. ولكن لسوء الطالع، يظل ذلك رهينة للزيادة في كلتا الفئتين.

ورأي بلدي معروف جيدا بشأن توسيع العضوية، إذ تؤيد سان مارينو زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط. وفي الواقع، نحن نعارض أي إصلاح قد يزيد عدم المساواة فيما بين الدول. وترى سان مارينو أيضا أن الوصفة العلاجية السريعة تمثل حلا تقريبيا. ومن شأنها أن تحجّر منظمة ينبغي، على العكس من ذلك، أن تعبر عن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين النتيجة الوحيدة الممكنة في الوقت الحالي.

ويرى بلدي أن أي زيادة في عدد الأعضاء ينبغي أن تتعامل مع جميع الدول الأعضاء بإنصاف وأن تصحح أوجه الخلل الحالية. وينبغي أن تواصل المجموعات الإقليمية

الاضطلاع بدور أساسي في تخصيص مقاعد في مجلس الأمن لأعضائها.

ويود وفد بلدي أن يرحب باعتزام الأمين العام إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى من شخصيات بارزة، وتكون مهمته، ضمن مسائل أخرى، التوصية بسبل تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. وهذه المبادرة يمكن أن تعطي زخما جديدا لمناقشتنا. ومع ذلك، من الأساسي أن يشكل الفريق من خبراء مميزين لهم دراية محددة بالمنظمات الدولية وأن يعمل في إطار ولاية محددة جيدا. وعلاوة على ذلك، ترى سان مارينو أنه ينبغي لهؤلاء الخبراء، في تنفيذ ولايتهم، أن يأخذوا في الاعتبار جميع المشاورات التي أجراها الفريق العامل والحفاظ على التفاعل المكثف مع جميع الدول الأعضاء.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): يرحب الوفد الهندي بهذه الفرصة للتعليق على البند ٥٦ من جدول الأعمال: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

أعربت وفود عديدة أثناء المناقشة العامة المعقودة في بداية الدورة الثامنة والخمسين عن شعورها بأسف عميق إزاء عدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى اتفاق مرض بشأن مسألة الحرب والسلام في العراق في الربع الأول من هذا العام. وقد عزا العديد عدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى قرار جماعي وموحد بشأن القضايا الرئيسية المعروضة عليه إلى عدم وجود تمثيل متوازن في التشكيل الحالي.

وقد أشار رئيس وزراء الهند إلى هذا الاختلال حينما قال في خطابه في هذه الدورة للجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر:

”لكي يتمكن مجلس الأمن من تمثيل تعددية الأطراف في قراراته وإجراءاته، ينبغي أن تكون عضويته انعكاسا لحقائق العالم الحالية. ويقر معظم أعضاء الأمم المتحدة اليوم بضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن وإعادة هيكلته، وبأن يكون هناك عدد أكبر من البلدان النامية أعضاء دائمين وغير دائمين. ولكن الأعضاء الدائمين يودون حماية الوضع المحصور بهم. وتود بعض الدول ذات الحجج الضعيفة كفالة ألا تدخل دول أخرى المجلس بوصفها أعضاء دائمين. ويتعين التصدي لهذا المزيج من الرضا الذاتي والنزعة السلبية بإرادة سياسية قوية. وينبغي أن تشكل الأزمات الأخيرة تحذيرا لنا بأنه ما لم يجر إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته، فإن قراراته لا يمكن أن تعكس بحق الإرادة الجماعية لمجتمع الأمم“. (A/50/PV.11، الصفحتان ١٨ و ١٩)

وفي داخل الأمم المتحدة، ظل هناك اعتراف كاف بحاجة المنظمة وهيكلها إلى معالجة صون السلم والأمن الدوليين للتكيف مع احتياجات العصر وحقائقه. وقد أبرز الأمين العام نفسه هذه النقطة في أكثر من مناسبة. إذ قال في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة:

”إلا أن هذه القرارات بدأت تعوزها الشرعية على نحو متزايد في عيون العالم النامي، الذي يشعر أن آراءه واهتماماته ليست ممثلة تمثيلا كافيا في صفوف متخذي القرار. وإن تكوين مجلس الأمن – الذي لم يتغير في جوهره منذ عام ١٩٤٥ – يبدو أنه مخالف للحقائق الجغرافية للقرن الحادي والعشرين“. (A/58/323، الفقرة ٩٦)

وقال الأمين العام في عرض تقريره عن أعمال المنظمة في بداية المناقشة العامة، أنه من أجل استعادة ثقة

البلدان والرأي العام العالمي، يجب أن يصبح مجلس الأمن ”أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي ككل وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة“. (A/58/PV.7، الصفحة ٧)

وقد لخص رئيس الوزراء فاجبايي موقف الهند بشأن إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته في عباراته التي استشهدت بها في بداية بياني. ولذلك، لن أتطرق إلى التفاصيل حيث أنها ذكرت في عدة مناسبات في الماضي. ويكفي القول بأننا لا نؤيد الحلول الجزئية والحلول التي تنفذ على مراحل والتي لا تحل المشكلة الجوهرية. ولا ترهبنا أهمية العامل الزمني الذي أشار إليه البعض على أنه سبب الاندفاع صوب الإصلاح الجزئي. ولا يمكن لموضوع بتعقيد وصعوبة إصلاح المجلس أن يكون له حد زمني أو حل سريع مفروض، حتى مع اتفاقنا بأن إصلاح المجلس أمر ملح وعاجل ويجب القيام به في غضون فترة زمنية معقولة.

سأكون مقصرا لو لم أسجل خالص تقدير وفد بلدي للقيادة التي أظهرها سلفكم رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، في برنامج عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لهذا العام. وقد تحقق تقدم جدير بالإشادة في تهذيب الوثيقة المتعلقة بمسائل المجموعة الثانية بناء على اقتراح قدمه البعض لتبسيط الوثائق المحشوة وغير المنظمة.

وكان الاستبيان الذي عممه الرئيس على الدول الأعضاء في شهر أيار/مايو مبادرة دينامية لأنه طرح وأبرز بعض المسائل الهامة جدا، إضافة إلى تحديد الاتجاه السائد. وأوضح أن الأغلبية لا تزال تؤيد اتباع نهج شامل لإصلاح مجلس الأمن، وأنه يجب أن يكون هناك إصلاح متزامن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وأنه يجب التعامل مع مسائل المجموعة الأولى والمجموعة الثانية واحدة تلو الأخرى.

وقد أعرب عن اتفاق عام على أنه ربما يكون الوقت قد حان لبدء النظر في اقتراحات ملموسة للإصلاح فيما يتعلق بمسائل المجموعة الأولى. وقد أعربت الدول الأعضاء أيضا عن استعدادها للنظر في تغيير أساليب عمل الفريق العامل بغية بث بعض الدينامية وتحقيق إنجاز كبير أو إحراز بعض التقدم في الإجراءات. وينبغي لنا أن نكون مدركين لتلك الحقائق أثناء تقدمنا.

أخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن مبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة مسألة إصلاح الأمم المتحدة بشكل واسع وشامل، ومن دون شك يشكل إصلاح مجلس الأمن جزءا مهما. ونحن نرحب بالمبادرة ونتطلع إلى تقرير الفريق وتوصيات الأمين العام المبنية عليه، وهو متوقع قبل بداية الدورة التاسعة والخمسين. ونأمل أن تضفي المبادرة نظرة جديد وتحدث زخما جديدا في عملية يجب الآن أن تمضي قدما بصورة عاجلة. وسنواصل المناقشات بتلك الروح في الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام المقبل. والهند ملتزمة تماما بالعمل مع الوفود الأخرى بغية المضي قدما بهذه العملية لتحقيق نتائج ذات معنى ومثمرة.

السيد رودريغز باربيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): مجلس الأمن لا يتحمل ”المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدولي“ التي عهدت بها إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجلس توقف عن ”قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“ ولا يتصرف بالنيابة عن الأعضاء. وعادة، لا يتصرف مجلس الأمن بما يتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وكانت الحرب غير القانونية في العراق وكذلك الجمود في صراع الشرق الأوسط، ضمن جملة أمور، أمثلة بليغة لا يمكن دحضها. ومجلس الأمن ينتهك أيضا روح وأحكام الميثاق من خلال جدول أعمال شره

ومتضخم على نحو متزايد يسلب مهام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أصبح مجلس الأمن هيئة معادية للديمقراطية وتآمرية تتصرف على أساس من تعتيم وسرية المشاورات غير الرسمية، التي أصبحت القاعدة وليس الاستثناء. والمجلس غير منصف على نحو خطير. ولا ينتهك في أي جهاز آخر مبدأ المساواة السيادية على هذا النحو اليومي المؤسسي والصارخ. فالأعضاء غير الدائمين يتم تجاهلهم على الرغم من أنهم يتمتعون بشرعية منحها لهم صندوق الاقتراع وليست الحروب.

ولن يحدث إصلاح حقيقي للأمم المتحدة من دون إصلاح مجلس الأمن. ولن يستعاد حكم القانون الدولي – ولا سيما الميثاق – ولن تكون هناك ديمقراطية، ما دام المجلس يستخدم سلطات شمولية.

صحيح أن أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون، يعانون أيضا من ديكتاتورية الدولة الكبرى، التي تأسست بقوة السلاح والمال. وما الذي يمكن عمله إذا كان حق النقض هو مبدأ وغرض ذلك النظام؟ وقد كان حق النقض انعكاسا لتوازن دولي لا يوجد الآن. إنه اليوم لا يعرب إلا عن عقم الاختلاف. وله عواقب وخيمة ويشكل مخاطر كبيرة للدول التي تمتلكه بموجب الميثاق التي تعتبر غير ذات صلة بالواقع حينما تستخدمه بالفعل. ومن المفارقة، أن الدولة الكبرى هي أكثر الدول استخداما له وهي أقلها حاجة إليه. والدول الأعضاء، باستثناء عدد قليل، تتفق على وجوب إلغاء حق النقض.

كيف يمكننا أن نعالج حق النقض لكي نلغيه أو نعدله أو ننظمه؟ فلنكن واقعيين: الشيء الأساسي ليس الجانب القانوني لحق النقض، ولكن القوى الكبيرة التي تقمع الأعضاء الدائمين الآخرين والأعضاء غير الدائمين وسائر الأعضاء. وهي القوى التي تنظم العمليات الأساسية للاقتصاد والتمويل والتفوق العسكري بالإضافة إلى توازنات القوى غير الثابتة والسريعة الزوال. وهي نفس العلاقات المترابطة التي تمنع ممارسة الأغلبية الميكانيكية لغير الأعضاء الدائمين وتمنع الجمعية العامة – نتيجة للحقائق السياسية والعسكرية والمالية لهذه الحقبة من الزمن – من استعادة الوظائف القوية الموضحة في الوثيقة التي نطلق عليها، بحنين إلى الماضي وأمل، اسم الميثاق. والأمم المتحدة اليوم انعكاس للديكتاتورية العالمية التي نعاني منها ومن النظام الظالم والإقصائي وغير المستدام الذي نعيش فيه.

وفي غضون ذلك، دعونا نواصل العمل. يجب توسيع مجلس الأمن ليشمل أعضاء جددا دائمين وغير دائمين. ومثلما ذكرت مجموعة عدم الانحياز، إذا لم يكن هناك اتفاق بشأن الفئات الأخرى، تنبغي زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فورا. ويجب أن يكون للمقاعد الدائمة وغير الدائمة المستحدثة نتيجة للتوسيع نفس مميزات المقاعد الحالية. ويجب أن يكون الهدف من التوسيع تصحيح التمثيل غير العادل للبلدان النامية. ويجب أن ينضم اثنان أو ثلاثة من البلدان الأفريقية واثنان أو ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واثنان أو ثلاثة من البلدان النامية في آسيا بوصفها أعضاء دائمين بنفس مميزات الأعضاء الحاليين بما في ذلك حق النقض. وإلى أن نحقق الهدف النهائي المتمثل في إلغاء حق النقض، سيتعين علينا قصر تطبيقه على الفصل السابع من الميثاق باعتبار ذلك خطوة أولى صوب ذلك الهدف.

ويجب أن تنطلق مشاورات المجلس غير الرسمية من قرار معتمد في جلسة رسمية على أساس اقتراح من عضو أو أكثر من أعضاء المجلس، مدرج في المحضر. ولتوفير الوقت، لن نكرر العديد من العناصر الأخرى التي تناولها وفدنا من قبل مرات عديدة في هذه القاعة. ويجب أن يواصل الفريق

العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة عمله بحماس مجدد.

هل نملك سوى أن نأمل في عالم أفضل؟ نحن، الغالبية القوية للدول الأعضاء، يمكننا فرض الديمقراطية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار الجمعية العامة، حيث لكل دولة صوت واحد ولا يوجد حق للنقض. وهذا ليس تصورا يوتوبيا. بل يمكن إيجاد تحالف قوي بين جميع الدول الأعضاء، يضم تقريبا جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يتطلعون إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية والمساواة في السيادة والاتفاق المتعدد الأطراف والقانون الدولي ونظام للأمن الجماعي – بعبارة أخرى، الذين يريدون أمما متحدة يمكن تحسينها حتى تبلغ درجة الكمال، ولكن لا يمكن الاستغناء عنها، بغض النظر عن عيوبها وأخطائها وإذعانها. ونظرا لعدم وجود قرار سياسي شامل، لن يتسنى سوى إدخال إصلاحات سطحية تجميلية.

السيدة ندلفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أدركت ضرورة معالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن ودراسة صيغ لزيادة عدد أعضائه. ونيطت بالفريق العامل أيضا مسؤولية دراسة مسائل هامة أخرى تتعلق بتكوين المجلس وأساليب عمله، بغرض الوصول إلى مجموعة إصلاحات متكاملة تضمن أن ينهض المجلس بفعالية بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وبعد عقد من مناقشة إصلاح المجلس، نجد أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى توافق عام في الآراء، وأن مجلس الأمن بحاجة شديدة الآن إلى الإصلاح أكثر من أي وقت مضى.

قبل أسبوعين تقريبا اجتمع هنا رؤساء الدول أو الحكومات وكبار الممثلين للمشاركة في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وقد سلموا بالتحديات المعقدة التي تواجهها الأمم المتحدة في ألفيتها الجديدة وبأهمية إنعاش منظمتنا للتصدي لهذه التحديات العالمية المعقدة. وتُبرز دعوة ١٤١ زعيما عالميا إلى إصلاح الأمم المتحدة ما تتسم به هذه المسألة من أهمية وإلحاح بالنسبة للدول الأعضاء.

وقد لقيت مبادرة الأمين العام لتعيين فريق من الشخصيات البارزة دعما قويا، لأنه أصبح مقبولا الآن بصورة عامة أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في الحديث عن الإصلاح فقط – يجب أن تتصرف بسرعة لتجعل نفسها مهمة لزمننا وتحديات عصرنا.

وأحد الجوانب الإيجابية لاقتراح الأمين العام أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ستجري معالجتها في إطار عملية إصلاح متكاملة للأمم المتحدة بأسرها، بما فيها العنصر الهام المتمثل في تقوية العلاقات بين أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة.

في نظر الجمهور العام، أن الاستجابة المتأخرة لأزمة ليبريا وفشل الدبلوماسية بالنسبة للعراق والشرق الأوسط كانت تعزى جزئيا إلى مجلس الأمن، وبالتحديد، إلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومهما كان رأينا في هذا الانتقاد، نجد أنفسنا اليوم في وضع أصبح فيه إحداث تغيير في تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله حتمية ملحة أخلاقيا وسياسيا. فعمل الأمم المتحدة الفعال والجيد التوقيت في العديد من المناطق المضطربة في جميع أنحاء العالم ضروري، لأن الأرواح تتوقف عليه. ولا يمكن أن يكون هناك سبب أكبر من هذا يدفعنا الآن إلى تسوية خلافاتنا وبث حياة جديدة في هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة ويلات الحرب.

تؤيد جنوب أفريقيا زيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، مع تمتع الأعضاء الجدد بمركز

سيادي مساو لما يتمتع به الأعضاء الحاليون في هاتين الفئتين. وجنوب أفريقيا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، شاركت بفعالية في الفريق. وتؤيد جنوب أفريقيا دعوة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إلى أن تكون عملية الإصلاح شفافة وأن تولي الاهتمام المناسب للتمثيل الجغرافي المنصف في سياق مجموعة إصلاحات لا تضر بالبلدان النامية.

سيقت حجج مؤداها أنه يمكن زيادة حجم المجلس زيادة طفيفة فقط على عدده البالغ ١٥ عضوا حاليا، لأنه ينبغي ألا يصبح المجلس بطيئا وغير قادر على التصدي للأزمات بسرعة. وقد بينت لنا تجربتنا مع مجلس الأمن أن مصداقيته في التصدي للأزمات لا تعزى إلى حجمه، ولكن تلك المصداقيه ظهرت عندما كان يسود شعور بوجود شفافية وشرعية وتمثيل ومساءلة في مداولاته وإجراءاته. كما وجدنا أن حجم المجلس لم يكن السبب في رده البطيئ أو حتى فشله في التصرف. فكثيرا ما يعزى ذلك إلى استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، وإلى الافتقار للإرادة السياسية من جانب فرادى الدول القوية، وهذا كثيرا ما أحبط إرادة أغلبية أعضاء المجلس، وفي الحقيقة، غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تظل مسألة حق النقض مسألة مثيرة للخلاف في مناقشة إصلاح المجلس. وعندما نفحص سجل استخدام حق النقض، يصبح واضحا أنه لا يمكننا القبول باستمرار أوضاع تخدم فيها فرادى الدول الأعضاء مصالحها الوطنية الضيقة بينما تتجاهل أصوات غالبية المجتمع الدولي.

ونتيجة لذلك، من المهم أن نتغلب على انقساماتنا التقليدية بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن وأن نسعى إلى الاتفاق على تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله على نحو يخدمنا جميعنا في سياق الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة لألفيتنا الجديدة. لقد آن الأوان لوقف اضمحلال مصداقية المجلس والعمل مع الأمين العام في مبادرته الجريئة لإصلاح الأمم المتحدة، مما يخدم مصلحة جميع الدول الأعضاء.

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لرئيس الفريق العامل السابق، السيد يان كافان، على ما أبداه من تصميم والتزام في جميع الاجتماعات التي عقدها الفريق العام الماضي. وقد أبرزت جهوده الشخصية، بما فيها الدراسة الاستقصائية غير الرسمية التي اضطلع بها، عدم الارتياح شبه العالمي لسير المناقشات في الفريق.

ويرحب وفدي بالسيد جوليان هنت بوصفه الرئيس الجديد للفريق العامل، ويود أن يؤكد له دعمنا وتعاوننا في جميع الاجتماعات المقبلة. ونعتقد أنه سيوجه الفريق العامل في فترة صعبة، يتعين عليه أن يجري خلالها تقييما لما أحرزه من تقدم وأن يقرر بشأنه أفضل الأساليب لوضع عمله في اقتراحات محددة بشأن مجموعة متكاملة من تدابير الإصلاح. ونتطلع للعمل معه والإسهام في التصدي لهذا التحدي.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): مرت عشر سنوات منذ أن بدأت الجمعية العامة المداولات المتعلقة بمسألة إصلاح مجلس الأمن، وفقا لطلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المستمر. ومع ذلك، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق. وليس من قبيل المبالغة القول بأن المداولات المتكررة لم تسفر عن نتائج على الإطلاق. وهذا يرجع، إلى حد كبير، إلى السعي إلى تحقيق مصالح انفرادية، الأمر الذي يشكل انتهاكا للهدف الأساسي من الإصلاح، ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إعطاء أولوية للأمور التالية، إذا ما كان لمجلس الأمن أن تطبق فيه الديمقراطية بشكل شامل، حتى تحل مسائل السلم والأمن

الدوليين بما يتمشى مع المصالح والمطالب المشتركة لكل الدول الأعضاء.

أولا، ينبغي أن يصلح مجلس الأمن لضمان تمثيل البلدان النامية تمثيلا تاما. فالتشكيل الحالي لمجلس الأمن، كما نعرف جميعا، لا يمثل تمثيلا تاما متطلبات واقع اليوم. ولن يتسنى تعزيز شفافية وفعالية عمل مجلس الأمن، والتعجيل بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، عندما يتحقق تمثيل البلدان النامية، التي تشكل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وفي هذا الخصوص، نعتبر من المهم زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أولا، حتى تمثل البلدان النامية تمثيلا تاما. وبالإضافة إلى هذا، في ظل الظروف التي لا يتفق فيها حتى على المسائل الأولية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، من الضروري اتباع نهج جاد تجاه توسيع فئة العضوية الدائمة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يلتزم بمبادئ العدالة والحياد في أنشطته، على أساس مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وبسبب النزعة الانفرادية التحكمية للدولة الكبرى، لم يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع اضطلاعا ملائما بمهامه التي أوكلها إليه الميثاق فيما يتعلق بحل المسائل الدولية الكبرى. وهذا أضعف سلطة ومنزلة مجلس الأمن باعتباره جهازا مفوضا لضمان السلم والأمن. وإذا كان مجلس الأمن غير قادر على احترام مبادئ العدالة والإنصاف، التي هي قوام وجوده، فإن قيمة وجوده ينبغي أن يشكك فيها بشكل علني.

ينبغي لمجلس الأمن أن يحسن بصورة أساسية أساليب عمله، وأن يمثل تمثيلا تاما إرادة ومصالح كل الدول الأعضاء، وبذلك يستعيد مصداقية المجتمع الدولي.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية أن أشكر السفير جون نغروبونتي، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقرير مجلس الأمن (A/58/2) المقدم إلى الجمعية العامة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

ووفد بلدي، الذي لم يشارك في مناقشة الأمس بشأن ذلك البند، كان يفضل أن يناقش البندين المتصلين بتقرير المجلس والتمثيل في المجلس معا، وذلك بالنظر إلى الصلة الواضحة بشكل متزايد بين البندين. وفي هذا الشأن، يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليدلي بتعليقات قليلة موجزة بشأن تقرير مجلس الأمن.

إن النظر في تقرير مجلس الأمن يوفر فرصة قيمة لندرس بشكل عميق العمل الذي يقوم به المجلس، وأيضا لنحدد التدابير التي يجب أن تتخذ لإجراء التحسينات اللازمة في أساليب عمل تلك الهيئة الهامة.

فيما يتعلق بشكل التقرير، يرحب وفد بلدي بكونه وثيقة تحليلية قصيرة تحتوي على قسم إحصائي.

وفيما يتعلق بأداء المجلس، يسرنا أن نلاحظ أن المجلس، خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد عددا أكبر من الجلسات المفتوحة التي شارك خلالها عدد متزايد من الدول. ونلاحظ أيضا زيادة واضحة في عدد الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي نظمتها الأمانة العامة، والتي مكنت الدول غير الأعضاء في المجلس من أن تبلغ، بشكل أفضل، بشأن بعض الأمور التي يقوم المجلس بالنظر فيها.

وفيما يتعلق بجلسات المناقشة الختامية لأعمال المجلس التي تعقد في نهاية كل شهر، والمفتوحة لغير أعضاء المجلس، يعتقد وفد بلدي أن تلك الممارسة فرصة للكلام بشأن الموضوعات التي تهم المجتمع الدولي بطريقة تحليلية وصريحة

ومفتوحة. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة تلك الممارسة والتشجيع عليها.

بعد أن قلت هذا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لجعل عمل المجلس أكثر شفافية لكل الدول الأعضاء.

وإذ أنتقل إلى مسألة الجوهر. فإن تقرير مجلس الأمن يكشف عن أن المجلس لم يستجب للتهديدات التي تعرض لها السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي فحسب، وإنما تصرف أيضا وبشكل مباشر وحاسم وبقوة لمعالجة عدد كبير من الصراعات في أفريقيا. ومع ذلك، لم ترق جهود المجلس إلى مستوى توقعاتنا إزاء الشرق الأوسط. وعدم قدرة المجلس على أن يصبح أكثر اشتراكا في حل القضية الفلسطينية يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة ولسلطة مجلس الأمن.

أخيرا، يؤيد وفد بلدي فكرة الرئيس الخاصة بتقديم توصيات محددة ومقترحات بناءة بعد مداولاتنا بشأن هذه المسألة بغية تحسين قدرة مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالبند ٥٦ من جدول الأعمال، المعنون ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل''، اسمحوا لي أولا بأن أحيي السيد يان كافان، الرئيس السابق للجمعية العامة، ونائبي الرئيس في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، لمساهمتهم البارزة في البند قيد النظر اليوم.

لا تزال الأهمية الحاسمة لإصلاح مجلس الأمن يعاد تأكيدها باستمرار، من عام إلى عام، منذ أن أنشئ الفريق العامل الموكل إليه النظر في هذه المسألة في جميع جوانبها، في عام ١٩٩٣. ونحن نقدر بالتأكيد الطابع الدقيق المعقد لتلك المهمة. ومع ذلك نعتقد أننا بحاجة إلى القيام بإصلاح شامل لمجلس الأمن بأسرع وقت ممكن، وإننا يجب أن نكثف جهودنا لتحقيق ذلك الهدف.

يواجه العالم تحديات جديدة تستلزم عملنا معا في إطار الأمم المتحدة، التي لا تزال الإطار المثالي الذي نضم فيه جهودنا لإحلال السلم والأمن الدوليين، وكذلك مصدر القانون الدولي الذي ينبغي لكل الدول، دون استثناء أن تلتزم به.

كما أشار الأمين العام، السيد كوفي عنان، في بيانه إلى الجمعية العامة عند افتتاح المناقشة العامة، تستلزم تلك التحديات من مجلس الأمن،

> ''أن يستعيد ثقة الدول وثقة الرأي العام العالمي – بإظهار قدرته على التعامل بفعالية مع أعسر القضايا وبأن يصبح أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي ككل وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة''. (A/58/PV.7، ص – ٣)

وإضافة إلى تأييدنا لنداء الأمين العام بإجراء إصلاحات جذرية في منظمتنا، فإننا نؤكد من جديد على رغبة تونس في المشاركة بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذا الهدف، الذي تتزايد الحاجة الماسة إليه. وينبغي أن يشارك مجلس الأمن في هذه الإصلاحات الجذرية. وبالرغم من ذلك، ليس ثمة ضرورة لتأخير توسيعه حتى تكتمل تلك العملية.

وتشكل مجموعة المقترحات الزاخرة المتنوعة التي قدمت، عناصر تنطوي على إمكانية مساعدتنا على العمل لتحقيق هذه الغاية. ولكن، منذ عام ١٩٩٣، أي بعد زهاء ١٠ سنوات من المداولات المكثفة والجوهرية، لم يتمكن حتى الآن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتلك المسألة من إعداد صيغة محددة ومقبولة عالميا. ويظهر التقرير المعروض علينا الورطة المثيرة للإحباط التي ظللنا نشاهدها

منذ إنشاء الفريق. ولا يزال التقرير يقدم مجموعة بسيطة من الأفكار والمقترحات المتعارضة التي دأبنا على النظر فيها بلا نهاية على مدى ١٠ سنوات حتى الآن.

ولا يعني ذلك أبدا أننا لا نسلِّم بالتقدم المحرز في جوانب معينة من عملية إصلاح المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب عمله. وفي الحقيقة، تمكّنا بفضل مداولات الفريق التي استمرت لفترة طويلة من تحديد عدد من العناصر الرئيسية التي حظيت بدعم واسع من غالبية الدول الأعضاء.

وتشمل هذه العناصر، أولا، ضرورة إصلاح تكوين المجلس وأدائه، على حد سواء لضمان زيادة طابعه التمثيلي. وثانيا، ضرورة النظر في مسألة حق النقض بما يتفق مع مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس. وثالثا، ضرورة تحسين أساليب عمل المجلس وعملية صنع القرار التي يتبعها المجلس بغية تعزيز الانفتاح، والشفافية، والطبيعة الديمقراطية لهذا الجهاز. ورابعا، ضرورة النظر في جميع جوانب إصلاح المجلس في إطار مجموعة إصلاحات شاملة. وأخيرا، ضرورة إجراء استعراض دوري لعملية إصلاح المجلس هذه.

ولذلك من الواضح أن لدينا أساسا لنبني عليه حلاً. ومن الواضح أيضا أن الشيء المفقود ليس الأفكار ولا المقترحات ولكنه توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الهدف المشترك الذي حدده قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ الصادر عام ١٩٩٣ وتأكد من جديد في إعلان الألفية، فضلا عن وجود التزام محدد بهذه الغاية.

ولا تزال تونس، التي شاركت في كل مداولات الفريق العامل منذ إنشائه، على موقفها بشأن هذه المسألة، الذي أعادت التأكيد عليه في مرات عديدة. ففي الحقيقة، يرى بلدي أن الهدف من عملية الإصلاح هذه تعزيز التمثيل الديمقراطي والعادل في المجلس، فضلا عن تعزيز مصداقيته وفعاليته. ولا بد من أن يعبِّر المجلس عن الحقائق السياسية والاقتصادية القائمة في عالمنا المعاصر. ولا بد أن تتوفر له الشرعية الديمقراطية اللازمة ليعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي في تنفيذ الولاية المخولة له عملا بما جاء في الميثاق. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف من دون زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين؛ الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وينبغي أن يعبِّر حجم مجلس الأمن بعد إعادة تشكيل هيكله عن التمثيل الحقيقي للبلدان النامية وأيضا تمثيل البلدان الصناعية التي تستوفي المعايير المحددة في الميثاق.

وفي هذا السياق، ظلت تونس دائما تؤيد بقوة موقف أفريقيا وطلبها الحصول على مقعدين دائمين، مع الامتيازات الملازمة لهذه الفئة من العضوية، وعلى مقعدين إضافيين من المقاعد غير الدائمة. وتؤيد تونس أيضا خطة التناوب التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون. وأود أن أشير أيضا في هذا السياق إلى أن بلدي يؤيد ترشيح ألمانيا واليابان لشغل مقعدين دائمين في مجلس الأمن في ضوء اعتقادنا أن هذين البلدين تتوفر لديهما القدرة على تقديم مساهمات كبيرة في أعمال المجلس وعلى تحمُّل المسؤوليات التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين.

وفيما يتعلق بحق النقض، ينضم وفدي إلى موقف الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذي يطالب بتقييد تطبيق حق النقض على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. ومن الواضح أن ظهور مسلك إيجابي وبنّاء من جانب الأعضاء الدائمين بشأن هذه المسألة سيكون أمرا حاسما.

أخيرا، تمثل مسألة إجراء استعراض دوري لعملية إصلاح مجلس الأمن هذه عنصرا ضروريا من عناصر برنامج الإصلاح جديرا بالنظر فيه بصورة جادة. وينبغي النظر إلى هذا الاستعراض بصفته تدبيرا لبناء الثقة من شأنه أن يمكننا من إجراء التعديلات اللازمة في المستقبل. والأهم من ذلك،

أنه سيمثل الآلية التي نستطيع من خلالها تقييم مساهمات الأعضاء الجدد في تعزيز فعالية المجلس.

ونعرب عن قلقنا إزاء المأزق الذي يبدو أنه يزداد سوءا مع مرور الوقت ويسود في مداولات الفريق العامل. وفي الحقيقة، ستصبح عملية الإصلاح برمتها ناقصة، ما لم تتوفر لها إرادة سياسية وبروح توافق حقيقيان. وقد حان الوقت لإجراء تعديلات في المؤسسات الدولية لتتفق مع حقائق العالم المعاصر.

ويتعين علينا الآن أن نكافح من أجل إيجاد زخم جديد لأعمالنا وأن نبدأ في إجراء مفاوضات صادقة بشأن الجوانب المحددة لتسوية قابلة للبقاء وعادلة وواقعية بصفة خاصة. وسيواصل وفدي دعمه بقوة لأي اقتراح يترجم الأفكار المتصلة بالتمثيل والشفافية والطبيعة الديمقراطية في مجلس الأمن إلى حقيقة واقعة.

ونحن نعتمد، سيدي الرئيس، على جهودكم وحكمتكم لتوجيه أعمالنا في المستقبل بشأن هذه المسألة كيما نحقق النجاح الذي نصبو إليه جميعا.

السيد سكوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): أجرينا في السنة الماضية مناقشة موحدة بشأن تقرير مجلس الأمن وإمكانية توسيعه. واستلهاماً لروح جهودنا المشتركة لإعادة تنشيط أعمال هذه الجمعية، سأتناول كلا البندين في بيان واحد، وأبدأ بموضوع العضوية في مجلس الأمن.

لقد تعززت مناقشتنا في هذه السنة، بشأن مسألة أزلية بصفة خاصة، بفضل دعوة الأمين العام الواضحة التي أصدرها مؤخرا، لإجراء إصلاحات أساسية في الأمم المتحدة. لقد تغير العالم تغيرا هائلا منذ أن أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ونوافق جميعا على أنه لا بد من أن تتكيف الأمم المتحدة مع الحقائق المتغيرة إذا أردنا أن نحمي الدور الأساسي الذي تقوم به في مجالي السلام والأمن الدوليين. لقد وضع السيد عنان أمامنا تحديا. وترحب السويد بهذا التحدي، وتتفق معه على أننا لا نستطيع أن نتحمل تبعة التأخير في معالجة هذه المسائل الأساسية.

لا بد من تحديد الأخطار العالمية والتصدي لها بصورة جماعية. ويتطلب الأمن الجماعي حلولاً متعددة الأطراف. ومجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تقدم الشرعية لاستخدام القوة بما يتجاوز الحق في الدفاع عن النفس. ولكن هذه الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بطريقة نظر جميع الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله إلى مجلس الأمن. ولذلك، يجب أن يمثل المجلس الدول الأعضاء الـ ١٩١. ولا بد من أن يعبِّر تكوينه عن الحقائق الجغرافية السياسية في القرن الحادي والعشرين.

وهكذا أصبح من الضروري إصلاح مجلس الأمن كيما يظل وثيق الصلة بالواقع في نظر العالم. وبالمستطاع التغلب على المأزق المتعلق بتكوين المجلس. ولا ينبغي لنا أن نسمح بأن يكون الأحسن عدو الحسن. وبدلا من أن نحاول على مدى عقود قادمة إيجاد الحل الأمثل، ينبغي أن نقبل أن أي إصلاح يمكن أن نعيد التفكير فيه من جديد، في غضون خمس أو عشر سنوات. ومن شأن الاتفاق السريع على توسيع مجلس الأمن أن يظهر للعالم أن هذه المنظمة مستعدة بالفعل للتكيف والتسوية، بغية ضمان وتعزيز شرعيتها وفعاليتها في السياسات العالمية.

ولذلك تقترح السويد توسيع مجلس الأمن بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، وبخاصة من البلدان النامية. وترى السويد بأن بالمستطاع التوصل بسرعة معقولة إلى اتفاق على هذا التوسيع، إذا اتبعنا جميعا سلوكاً مرناً فيما يتعلق بمنظورنا، وبمواقفنا الوطنية. وإضافة أعضاء غير دائمين الآن، لا تستبعد إمكانية الموافقة على أعضاء دائمين إضافيين في مرحلة لاحقة.

والأمين العام في تقريره عن أعمال مجلس الأمن يثير مسألة زيادة عبء العمل في المجلس. وبالتالي، فمن المشجع أن نلاحظ أن المجلس، على الرغم من ذلك، أصبح أكثر شفافية أمام كامل عضوية الأمم المتحدة. وترحب السويد بزيادة الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس، وتأمل أن تستمر هذه الممارسة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بشكل تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ومن المشجع أن أعضاء المجلس، للسنة الثانية، يستخدمون هذا الشكل الجديد والأيسر على القارئ، بملخصه التحليلي، وعدد صفحاته الذي أصبح أقل بكثير مما كان من قبل. وهذا مثال جيد على كيفية تحديث كتابة التقارير في الأمم المتحدة.

ولدينا الآن زخم للإصلاح وأمامنا نافذة من الفرص. وتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية (A/50/323)، والخطاب الذي ألقاه عند افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، فضلا عن التأييد الهائل الذي تجلى خلال المناقشة العامة، كل هذا ينبغي أن يشجعنا جميعا على أن نحدث التغيير. والسويد على أتم استعداد للوفاء بمسؤولياتها، وهي مصممة على أن تكون شريكا نشطا في مفترق الطريق هذا؛ ولكنها في نهاية المطاف مسألة تتعلق بجهودنا الجماعية.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لا يمكننا أن نتجنب شعورا معينا بالضجر ينتابنا عندما نلاحظ مرة أخرى، ومع الأسف الشديد، أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالنظر في جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن لم يحرز أي تقدم يذكر منذ الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ومع ذلك، يجب أن نكون واضحين مع أنفسنا، وألا نسكن إلى فكرة أن إصلاح المجلس لم يعد ضروريا لمجرد أن العمل وصل الآن إلى طريق مسدود. بل على النقيض من ذلك: فكل عام يمر يعزز إحساسنا بأن التشكيل الراهن للمجلس لم يعد يجسد الواقع الجغرافي – السياسي لعالم اليوم. ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل هذه الحقيقة إلى الأبد. فالمعرض للخطر هنا، في نهاية المطاف، هو مصداقية المجلس وشرعيته. وإذا تقاعسنا، فإن عجزنا في حد ذاته سيسهم في تآكل مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام. وهذا وضع لا أعتقد أن هناك من يريد أن يشهده، لأن الآثار المترتبة عليه بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين ستكون مفجعة.

لذا، فإننا جميعا بحاجة إلى أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل إصرار البعض منا على رفض التقدم ببعض التنازلات يخدم مصالحنا الوطنية بشكل أفضل على المدى البعيد؟ وبالطبع، لدينا جميعا مواقف وطنية لا بد من الدفاع عنها، وهذا أمر مشروع تماما. ولكن ربما يكون الوقت قد حان لأن نعترف بأن ما يخدم مصلحتنا الجماعية هو الالتزام القاطع بالبحث بطريقة بناءة عن حل توفيقي.

ومن ثم، يؤيد وفد بلادي تمام التأييد ما قاله الأمين العام هنا في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، فيما يتعلق بالحاجة إلى كسر الجمود الذي حل بهذه المسألة، وكذلك فيما يتعلق بمسؤوليتنا عن القيام بذلك. ونحن نهنئه على أخذه بزمام المبادرة لاستئناف عملية الإصلاح على أعلى مستوى في المنظمة. وبالتالي، فإننا نتطلع باهتمام بالغ إلى الاقتراحات التي سيتقدم بها فريق الشخصيات البارزة. وبالنسبة للسياق الأعم المتعلق بإصلاح المجلس، نرى أن الفريق بحاجة إلى تسليط ضوء جديد على مناقشتنا، ونأمل بالتالي أن يوفر هذا التطور زخما جديدا لتنفيذ الإصلاح، وديناميةجديدة على المستوى السياسي.

والواقع أننا لسنا بحاجة إلى أفكار جديدة كثيرة، فالعناصر الرئيسية اللازمة للتوصل إلى حل مطروحة بالفعل

على طاولة التفاوض. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية للمبادرة باتخاذ الخطوات اللازمة للتقريب بين المواقف.

وكل ما تبغيه بلجيكا هو إحداث إصلاح متوازن وواقعي يستجيب لرغبات الأغلبية العظمى للدول الأعضاء، إصلاح من شأنه أن يعزز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، وبالتالي من شرعيته، بدون المساس بفعاليته. وقد تقدم وفد بلادي، إلى جانب مجموعة من البلدان التي تشاطره هذا النهج، ببعض الاقتراحات العملية التي تستهدف زيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، والحد من استخدام حق النقض. وما زلنا مقتنعين بأن هذه هي البارامترات اللازمة للتوصل إلى حل توفيقي. وأستطيع أن أؤكد لكم أن وفد بلادي سيواصل المشاركة بفعالية في أعمال الفريق العامل بنفس الروح البناءة التي استلهمتها اقتراحاتنا. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل في هذا المسعى.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أرجو أن تسمحوا لي بالتوجه بجزيل الشكر إلى السيد كافان رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المنبثق عن الدورة الماضية للجمعية العامة، ولنائبي الرئيس السفير إينلغولفسون والسفير كاسمسارن على عملهم الشاق من أجل ضمان سلاسة تسيير أعمال الفريق العامل. ونؤمن بأن ذلك الفريق، تحت قيادة السيد هنت الرئيس الجديد، سيواصل إجراء المناقشات البناءة.

كانت السنة الماضية سنة غير عادية بالنسبة لمجلس الأمن، فمن ناحية، تحقق تقدم إيجابي في الجهود المبذولة للمساعدة في إيجاد حلول الصراع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وكوت ديفوار، ومن ثم الإسهام في صون السلام والاستقرار في البلدان والمناطق المعنية. وقد قوبل ذلك بترحيب واسع من المجتمع الدولي، ومن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى، واجه مجلس الأمن تحديات غير مسبوقة بشأن المسألة العراقية، مما جعل البعض يشعرون بالإحباط، إزاء إخفاق المجلس في التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة. ويشعر البعض الآخر بالقلق لعدم تيقنه من قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته عن صون السلام والأمن. ومع ذلك، بينت المناقشة العامة في الدورة الراهنة أن التوافق الأساسي في الآراء بين أغلبية الدول الأعضاء ظل كما هو و لم يتغير. بمعنى أنه، إزاء هذا الوضع الجديد، ينبغي زيادة تعزيز دور مجلس الأمن في صون السلام والأمن – العالميين، لا إضعافه. كما ينبغي تدعيم سلطة مجلس الأمن لا تقليصها.

وكما أشار الأمين العام، كوفي عنان، أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة، فمن الضروري إصلاح هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، حتى نتمكن من الاستجابة على نحو أفضل للقضايا الجديدة الناشئة من الوضع الجديد. والصين تتفق مع الأمين العام في هذا الرأي. ونحن ندعم بثبات الجهود التي تبذل لمواكبة العصر ولإجراء الإصلاحات الملائمة والضرورية لمجلس الأمن. وينبغي أن يهدف الإصلاح إلى النهوض بقدرة مجلس الأمن على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وجعل طابعه التمثيلي أكثر إنصافا.

وينبغي أن يبدأ إصلاح مجلس الأمن بتكوينه غير المتوازن. فتمثيل البلدان النامية في المجلس غير كاف في الوقت الراهن. وينبغي، إذن، إعطاء أولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

إن المناقشات المتعلقة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن تجرى منذ عشر سنوات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي ظل الظروف الراهنة، يكون من واجبنا ليس فقط أن نتحلى بالصبر الكافي لإجراء مناقشات موسعة

ومتعمقة، وبروح الاستعجال لتسريع عملية الإصلاح، بل ينبغي أيضا أن نتحلى بالحكمة اللازمة للتوصل إلى الحلول التوفيقية الملائمة. والوفد الصيني مستعد لمواصلة الاضطلاع بدور نشط، وبطريقة بناءة، في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى إجراء مناقشات خلاقة بين جميع الأطراف أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

كما أننا ندعم مجلس الأمن من أجل تحسين أساليب عمله أكثر فأكثر لزيادة الشفافية في عمله وزيادة كفاءته. وفي الأعوام الأخيرة، تحقق تقدم ملحوظ في تحسين أساليب عمل المجلس من خلال عقد المزيد من الاجتماعات المفتوحة وحسن التواصل والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وحظي هذا بكثير من الارتياح لدى كثير من الدول الأعضاء. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في ذلك الشأن.

وترحب الصين باقتراح الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. ونعتقد أن تشكيل هذا الفريق ينبغي أن يعكس التوازن الجغرافي. ويحدونا الأمل أيضاً أن يقدم الفريق اقتراحات بناءة تعكس توافق الآراء بين أغلبية الدول الأعضاء بتوفير الأساس لمزيد من المناقشات واتخاذ القرارات.

السيد ألكالاي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): خاطب وفد فنزويلا بالأمس هذه الجمعية مقراً بجهود مجلس الأمن من أجل تحسين إعداد تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، كما ما أبرز ذلك العديد من المتكلمين السابقين في هذه الجلسة نفسها.

واليوم، نعتزم التركيز في الجزء الثاني من بياننا على ما يتصل بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وللأسف، يتعذر علينا أن نتوصل إلى نفس الاستنتاجات المتفائلة بشأن هذه المواضيع مثلما فعلنا في مواضيع أخرى. إذ نلاحظ أن الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالتمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه لم تتمخض عن النتائج التي ظل المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة هذه، يسعى إليها لأكثر من عشر سنوات.

إن الموضوع الذي نجتمع من أجله اليوم يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لمنظمتنا في هذه الأوقات البالغة الأهمية التي يعيشها عالمنا. فمجلس الأمن، وهو جهاز رئيسي في هذه المنظومة، لا بد له أن يسترد سلطته وقدرته وكفاءته وأن يعززها. ورغم أن سنة أخرى قد انقضت بدون أن يحرز الفريق العامل أي تقدم يذكر في تحقيق الأهداف المنشودة، ورغم الجهود العديدة التي بذلت والموارد التي استثمرت، فإن كل عام ينقضي يكشف لنا عن الحاجة التي تزداد إلحاحا للتوصل إلى توافق الآراء اللازم بين الدول الأعضاء لجعل مجلس الأمن هيئة منصفة وديمقراطية متوائمة مع هذا العصر الجديد.

إننا نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن لا بد أن يكون شاملاً، بحيث يمكن في آن معاً معالجة مواضيع توسيع العضوية واستخدام حق النقض، وأساليب العمل التي ينبغي أن يعتمدها المجلس حتى يتسنى له التكيف مع الظروف الراهنة.

ونلاحظ بارتياح التغييرات التي طرأت على أساليب عمل المجلس. وقد أشير إلى ذلك في أكثر من مناسبة. وثمة تقدم لا ينكر من حيث ازدياد الجلسات والمناقشات العامة، والإحاطات الإعلامية المفيدة جداً للدول غير الأعضاء، ومعاملة الدول غير الأعضاء المدرجة في قائمة المتكلمين في المناقشات العلنية، معاملة أكثر إنصافا، فضلا عن زيادة توفير

المعلومات العامة بشأن تطور أعمال المجلس ونتائجها. ولا شك أن هذا يشكل تقدماً.

غير أن الشعور بالحماس الذي يعترينا إزاء هذه التغييرات سرعان ما يحل محله شعور مختلف عندما يتعلق الأمر بعمليتي حق النقض وزيادة عدد أعضاء المجلس، حيث ما زالتا واقفتين على طريق مسدود. ونلاحظ بشيء من الإحباط أن نفس الاستعداد البادي للتقدم في الجوانب التي أشرت إليها آنفاً لا نلمسه بنفس الطريقة فيما يتعلق بهذين الجانبين الآخرين، وهما أساسيان.

ولفترة طويلة، ما فتئت فنزويلا تؤيد فكرة إلغاء حق النقض، بالنظر إلى طابعه غير الديمقراطي الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. وإضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على مجلس الأمن يقتضي إلغاء ذلك الامتياز أو تنظيم استخدامه، على أقل تقدير، لقصر استعماله على ما هو ضروري بشكل مطلق. وأملنا أن يكون في المجلس بعد توسيع عضويته تمثيل عادل، خاصة للبلدان النامية. لقد قطعنا خطوة أخرى نحو ذلك الهدف، إذ أيد بلدي، فنزويلا، مطامح البرازيل إلى النظر في منحها العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ونكرر ذلك التأييد اليوم، إذ نتكلم عن هذه المؤسسة. ونحن نفعل ذلك في كل مناسبة تثار فيها تلك المسألة وسنستمر في ذلك.

وما فتئ بلدي يشارك باهتمام كبير في عمل الفريق العامل في سعينا، بأقصى الحدود الممكنة، إلى إحراز تقدم فعال. ولا شك في أننا واجهنا صعاباً، ولكن ينبغي ألا يثبط هذا من عزيمتنا، بل ينبغي أن يدفعنا إلى أن تتضافر كل جهودنا وتطلعاتنا لمؤازرة المبادرة التي قدمها الأمين العام، الذي دعا في بيانه أمام الجمعية العامة هذه قبل بضعة أيام تحديداً، إلى إنشاء فريق من الشخصيات البارزة ليقوم، في جملة أمور، باستعراض عمل الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة وتقديم توصيات بشأن الطرق الكفيلة بتقوية هذه المنظمة. ونتطلع بتفاؤل كبير إلى نتائج ذلك العمل واختيار تلك الشخصيات، التي ينبغي أن تكون ممثلة لكامل نطاق العضوية في الأمم المتحدة .

إن منظمتنا، شأنها شأن أي منظومة أخرى، لن يمكنها أن تسترد عافيتها أو تبرأ من العلل التي أصابتها ما لم تخضع لعلاج شامل يتعامل بصورة ملائمة مع جميع الأجهزة التي لا تعمل بشكل سليم وتتسبب في اختلال العمل داخل المنظومة. ويجب أن يشمل العلاج تعديل وإصلاح مجلس الأمن، بوصفه هيئة رئيسية في أممنا المتحدة وعنصراً أساسياً لتحقيق تغيير جذري.

وبقدر ما نطبق القول المأثور درهم وقاية خير من قنطار علاج، فإننا سنكفل حياة صحية ومستدامة لمنظمتنا. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا ندعو بقوة كل الدول الأعضاء إلى مواصلة السعي وتركيز الإرادة لتحقيق ذلك الهدف.

السيد مكيفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): في العام الماضي، جمعنا بين مناقشة تقرير مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن. وكان هذا نهجاً طيباً. فقد وفر الوقت، وعكست المناقشات الروابط الواضحة بين القضايا المشمولة في البندين. ونأمل أن تطبق تلك الممارسة في المستقبل بصورة رسمية، مثلما اقترح عدد من المتكلمين الذين سبقوني. ومع ذلك، سوف أعقب اليوم على البندين تفاديا لأخذ الكلمة مرتين.

إن أحداث العام الماضي جعلت الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أشد منها في أي وقت مضى. وكانت لمجلس الأمن صورة غير عادية في جميع أنحاء العالم. فالناس قد راقبوا المداولات بشأن العراق عن كثب. وكان هناك نقاش عام جداً بشأن فعالية المجلس في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتساءل الكثيرون بحق عما إذا كان في

وسع هيئة أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تكون فعالة بعد مضي حوالي ٦٠ عاما. غير أنه بالرغم من تلك الانتقادات، ظلت الحقيقة أن هناك دعما عالميا واسع النطاق للدور الذي يضطلع به المجلس وللأهمية الكبيرة المولاة لقراراته. إن الناس يريدون مجلسا للأمن يضطلع بدور رائد في السلام والأمن الدوليين؛ كما أنهم يريدون مجلسا أكثر تمثيلا. وهناك اتفاق شبه عالمي على حاجة المنظمة إلى أن تتطور وتعبر عن العالم الذي نجد فيه أنفسنا الآن. ويتمثل التحدي في كيفية الاستجابة لتلك الحاجة.

وآراء نيوزيلندا بشأن إصلاح مجلس الأمن معروفة جيدا. إننا نؤمن إيمانا قويا بأنه لكي يكون المجلس موثوقا به وفعالا، لا بد أن يحظى بالثقة والدعم الكاملين من المجتمع الدولي. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة القانونية العالمية المتميزة التي تتصدى لمهددات السلام والأمن، يجب أن يُرى بوصفه أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي اليوم.

ويستمد المجلس الثقة والاحترام من سلوكه وتكوينه على حد سواء؛ ولا يكفي أحدهما دون الآخر. وقد أحرز الفريق العامل تقدما خلال الأعوام القليلة الماضية بشأن أساليب العمل. وينبغي أن يستمر ذلك. ولكن مهما كانت الفعالية التي يؤدي بها المجلس الحالي مهامه، فإنه إذا لم يعتبر ممثلا بشكل كاف، ستضعف سلطته.

ولا يمكن للفريق العامل أن يخرج من المأزق المتعلق بالإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن. ويجب أن يكون أملنا الآن أن تُحدث مبادرة الأمين العام الجيدة التوقيت لإنشاء فريق معني بإصلاح الأمم المتحدة، زخما جديدا في إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد نيوزيلندا تأييدا تاما النهج الكلي للأمين العام. وينبغي ألا يهاب الفريق المسائل الأساسية العسيرة. وإننا نتطلع إلى إجراء تقييم جديد مستقل ونزيه للاتجاه الذي ينبغي أن نمضي فيه من هنا.

ونناشد أيضا الدول الأعضاء أن تستفيد أقصى فائدة من الفرصة التي أتاحها فريق الأمين العام. ويحدونا الكثير جدا من الأمل في أن تبدأ الدول الأعضاء هذه العملية. وفي حين أننا قد نشعر ببعض دواعي القلق حيال الخيارات والنتائج المحتملة لتلك الخيارات، فإننا لن نتراجع عن استكشاف الإمكانيات. وعلى وجه الخصوص، نشدد على أن إصلاح مجلس الأمن – أو في الواقع إصلاح الأمم المتحدة بكاملها – ليست لعبة، يفقد فيها الخاسر كل شيء ويكسب الفائز كل شيء، فهي لا تتعلق بوجود فائزين وخاسرين. ويمكن أن نكون جميعا فائزين. وإذا قامت المناقشات على فرضية الحاجة الماسة إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية في القرن الحادي والعشرين، سيكون الجميع كاسبين.

أخيرا، أود أن أعلق بإيجاز على تقرير المجلس (A/58/2). ويبرز تقرير هذا العام مرة أخرى عبء العمل المتزايد على المجلس وتعقيد المسائل المعروضة عليه. وكانت هناك تطورات مشجعة لزيادة تعزيز تشاور المجلس مع الدول الأعضاء في عدد من المجالات، ليس أقلها حفظ السلام، حيث كانت هناك جهود حقيقية للحوار مع البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بمنطقتنا بالذات، فإن نيوزيلندا ترحب خاصة بالنهج المفتوح للمجلس لإجراء مناقشات بشأن بوغانفيل وتيمور – ليشتي.

بيد أنه هناك بعض المجالات التي ظل فيها المجلس موصدا بشكل مقلق أمام التشاور الخارجي. وإذ نسلم بأن هناك أوقاتا من المهم أن تجرى فيها المشاورات وراء الأبواب المغلقة بغية تحقيق توافق في الآراء، فإن من المهم بالرغم من ذلك إحاطة الدول الأعضاء علما بالمسألة قيد النظر. فالأبواب المغلقة يمكن أن تؤدي بسهولة شديدة إلى سوء الفهم والمعلومات المضللة. ويمكن لعدم الاتصال أن يودي إلى تقويض العمل ذاته الذي يحاول مجلس الأمن إنجازه.

وتتمثل النقطة الجوهرية في أننا نتطلع، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يعترف مجلس الأمن بأن لكل الدول الأعضاء مصلحة أصيلة وشرعية في إحاطتها علما – وفي بعض الأحيان في إشراكها بشكل نشط – بشأن المسائل قيد نظر المجلس. وذلك المبدأ معترف به على نحو حكيم في الميثاق. وهو نتيجة منطقية لحقيقة أن قرارات مجلس الأمن ملزمة للدول الأعضاء بموجب القانون الدولي. فهي تؤثر علينا وتخصنا جميعا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن الذريعة الأساسية لنقاشنا معروفة جيدا وبسيطة: وهي أن أهمية مجلس الأمن وعبء عمله يزدادان عاما بعد عام، بالتوازي مع تعقيد المسائل في العلاقات الدولية. والمجلس في حاجة ماسة إلى الإصلاح. وكلنا نعلم أنه لا بد من إصلاحه، كما أن لدينا عددا من الأفكار عن كيفية إصلاحه، ولكننا عاجزون عن إصلاحه. لذا ماذا نفعل بشأن الإصلاح؟

بعد استماعنا خلال المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية – فضلا عن البيانات التي أُدلي بها في إطار بند تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1) – لا يوجد لدينا شك في وجود تأييد قوي لإصلاح مجلس الأمن. ولم نسمع صوتا واحدا يرتفع ضد هذا الإصلاح. وفي إعلان الألفية، أعلن رؤساء دولنا ورؤساء الوزراء بشكل قاطع إرادتهم السياسية لتأييد عملية إصلاح المجلس. ولكن، بعد أكثر من عقد من المناقشات، لم نتحرك نحو أي تقدم حقيقي في إصلاح مجلس الأمن.

كيف يمكن أن نفسر ذلك التناقض؟ وتقديم إجابة نزيهة وشاملة على ذلك السؤال يمثل الخطوة الجوهرية الأولى نحو الإصلاح. فالكلام عن الإصلاح لن يكفي إذا لم نكن مستعدين لتحديد المعوقات ولإجراء مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن الأمر.

وقد اتخذنا عددا من الخطوات الايجابية الصغيرة إلى الأمام في العام الماضي. ونحن نثني ثناء كبيرا على الشكل الجديد لتقرير مجلس الأمن، الذي يمثل تحسنا ملحوظا في أساليب عمل المجلس. والتقرير بشكله الجديد، أيسر بكثير في القراءة، ويمثل وثيقة عمل جيدة التنظيم مع قدر كبير من الشفافية. وهو يقدم لنا صورة شاملة لكل العمل الذي أنجزه مجلس الأمن في هذه الأوقات المتقلبة.

وفي الواقع أن هذه الأوقات متقلبة، بقدر ما تمثل تحديا للسلام والأمن الدوليين. وتؤكدها أنواع جديدة من الصراعات، مثل الحرب على العراق، كما تؤكدها بعثات حفظ السلام الأكثر تعقيدا، مثل بعض البعثات التي في أفريقيا. وكما ذكر الأمين العام عن حق، لا بد أن نكون واعين بالتغييرات الجارية في البيئة الأمنية الدولية التي تمثل تحديات للسلام والأمن – في غالبها اليوم تحديات عالمية – وذلك سبب آخر للأهمية التي يتسم بها أكثر من أي وقت مضي وجود مجلس أمن فعال وتمثيلي – مجلس أمن يحظى بثقة العضوية بكاملها ويسانده الرأي العام العالمي.

إننا نؤمن إيمانا عميقا بأنه لا يمكن أن نحقق هدفنا من خلال إصلاح جزئي، لا يعالج سوى أجزاء من المشكلة. ونحن بحاجة إلى إصلاح كلي وشامل لا يمكن تحقيقه إلا في مجموعة متكاملة تتضمن جميع عناصر مسائل المجموعة ١ والمجموعة ٢. والحلول المؤقتة أو الجزئية ستحشرنا فقط في حلقة لا نهاية لها من جولات المناقشات. ونحن على مر الأعوام، أظهرنا مقدرتنا على المناقشة. وقد آن الأوان الآن لكي نثبت أنه يمكننا تحقيق نتائج، وليس مجرد أقوال.

ولا يزال اتخاذ قرارات رئيسية بشأن إصلاح المجلس بعيد المنال بالنسبة لنا. إننا نضع ثقتنا في رئيس الجمعية العامة – الذي سيرأس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة – لإيجاد طرق جديدة لبدء عملية التفاوض. والمشكلة من الأهمية بحيث لا توجد عقبة أو اختلاف، مهما كان طابعه أو حجمه، يمكن أن يكون مبررا لعرقلة النقاش.

ولا يلح علينا الوقت وحده لإيجاد حلول لإصلاح مجلس الأمن؛ وإنما تلح علينا أيضا بيئة سياسية متغيرة باستمرار، وديناميكاتها التي قد تؤدي إلى تخلف المنظمة لأنها جامدة أكثر من اللازم في هيكلها أو أبطأ من اللازم في ردود فعلها. والمقدرة على التعامل بفعالية مع المسائل الملحة – سواء كانت ذات طابع سياسي أو تنظيمي – هي العلامة النهائية على صلاحية المنظمة. وإذا أردنا للمنظمة أن تبقى صالحة وأن تحافظ على دورها المحوري في العصر الجديد، لا بد أن نعالج على سبيل الإلحاح مشكلة إصلاح المجلس بالرغم من جميع المشاكل والحساسيات السياسية التي قد نواجهها.

وكرواتيا مستعدة للمشاركة بنشاط في الأعمال المقبلة وللإسهام في الإصلاح الناجح.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير نغروبونتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على عرضه لتقرير المجلس الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/2). ونظرا لأن مجلس الأمن جهاز مسؤول بشكل رئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن تقريره وثيقة هامة لتنظر فيها الجمعية العامة.

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن مجلس الأمن قد قام بعدد من المبادرات في إدخال إصلاحات على أساليب عمله. فإن تواتر عقد الجلسات العامة والجلسات الختامية وإصدار نشرات صحفية تتضمن جميع البيانات التي يصدرها رئيس المجلس بالنيابة عن أعضائه تظهر توجها متزايدا نحو الشفافية. ولم يفقد التقرير بؤرة تركيزه في التعامل مع القضايا ذات الأولوية مثل العراق والشرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا. ولكن وردت تعليقات بأن تقديم تقرير تحليلي كان من شأنه أن يفيد أكثر من مجرد تقرير وصفي.

وتسمح المناقشات المواضيعية بمشاركة عدد أكبر من الأعضاء في أعمال المجلس. وفي رأي وفدي أنه لا يمكن لمثل هذه المناقشات أن تثمر إلا عندما تتعلق بعمل المجلس مباشرة. فإدخال قضايا خارجية لا تتعلق مباشرة بجدول أعمال المجلس لا يمكن إلا أن يعمل على تعقيد الأمور وصرف الانتباه عن الغرض الأصلي.

ولا تزال مكافحة الإرهاب أحد المجالات الرئيسية التي تشغل مجلس الأمن. ويولي وفدي أهمية لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحقيقة أن عددا ساحقا من الدول الأعضاء قدم تقارير إلى اللجنة تسرد بالتفصيل التدابير التي اتخذتها هذه الدول ضد الإرهاب يثبت بدرجة كافية عزمها على مكافحة الإرهاب والتزامها بذلك. والمبادرة التي اتخذتها اللجنة لعقد اجتماع رئيسي يضم حوالي ٦٠ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ قد عززت أيضا فعالية العمل العالمي ضد الإرهاب.

وتتعاون ميانمار بشكل وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، وقدمت بالفعل إلى اللجنة تقريرها الثاني، بالإضافة إلى وثائق ذات صلة، تعكس التدابير التشريعية والتنفيذية التي اتخذتها الحكومة. ويتم الآن إعداد التقرير الثالث بالتنسيق مع

مختلف الوزارات المعنية، ونحن نعتزم تقديمه في الوقت المناسب. ويود وفدي هنا أن يعيد التأكيد على أن ميانمار تعارض جميع أشكال الإرهاب.

ورغم أن بعض التغييرات الإجرائية والمبادرات التي قام بها مجلس الأمن تستحق الإشادة، فإن كثيرين منا ما زالوا قلقين إزاء الطابع غير التمثيلي وغير الديمقراطي لبنية المجلس وعملية صنع القرار فيه. وكان مؤتمر قمة الألفية قد أقر بالحاجة إلى إصلاح واسع لمجلس الأمن من جميع جوانبه، ورغم وجود آراء مختلفة فإن هناك على الأقل وجهة نظر توافقية أنه، كحد أدنى، ينبغي زيادة عدد أعضاء المجلس حتى يتواءم مع الواقع الراهن لعضوية الأمم المتحدة الموسعة. ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في النظر في القضايا التي تعالج أساليب عمل مجلس الأمن، رغم أنه ما زالت هناك خلافات كبيرة في وجهات النظر بشأن مسائل أخرى.

ولقد أتيحت لميانمار فرص عديدة في الماضي لإعلان موقفها بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتعتقد ميانمار – ومعها الأعضاء الآخرون في حركة عدم الانحياز – أنه ينبغي لزيادة عدد أعضاء المجلس وإصلاحه أن يكونا جزأين لا يتجزءان من مجموعة واحدة متكاملة. فإذا أريد لمجلس الأمن أن يصبح أكثر تمثيلا للواقع السياسي والاقتصادي المعاصر، ينبغي زيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين.

وبالنسبة لمسألة حق النقض – وهي إحدى القضايا الأساسية في إصلاح المجلس – ينبغي أن يكون الحل الأمثل في عملية إضفاء الديمقراطية هو إلغاء حق النقض. ولكن، وحتى يتم ذلك الإلغاء، ينبغي أن نقصر استخدامه على أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أيضا أنه ينبغي للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن أن يحظوا بنفس حقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين.

ويوافق وفد بلدي على توصيات الفريق العامل بأنه ينبغي، على أساس المناقشات التي جرت في السنوات السابقة، مواصلة النظر في قضايا المجموعة الأولى والمجموعة الثانية بأسلوب مماثل ومتوازن.

أعلن الأمين العام كوفي عنان أن ''الإصلاح ليس حدثا معزولا ولكنه عملية مستمرة'' (A/51/950 ، الفقرة ٢٥) . وقد مرت عشر سنوات على بدء تلك العملية بإنشاء الفريق العامل في عام ١٩٩٣. وفيما مضى، في عام ١٩٦٥، تمت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا. ولذا فليس الإصلاح بغريب على مجلس الأمن. ويمكننا بقدر من الواقعية والإرادة السياسية أن نقرب عملية الإصلاح من تحقيق هدفها. ولكي نبني أكثر على النتائج التي حُققت حتى الآن ولكي نزيد من الإسراع بالعملية، يؤيد وفدي تماما وجهة النظر القائلة بضرورة مواصلة الفريق العامل لأنشطته في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وقبل الختام، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين ورئيس الفريق العامل؛ وللسفيرين تورستين أنغولفسون وشوشاي كاسيمسارن، اللذين عملا بصفتهما نائبين لرئيس الفريق العامل، على العمل الجيد الذي قاموا به.

السيد موالیفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السفير دوبي ممثل بوتسوانا، حيث أنه مشغول في اجتماعات أخرى بعد ظهر اليوم.

اسمحوا لي في البداية أن أؤيد موقف المجموعة الأفريقية بشأن هذا الأمر وأن أكرر تأكيد التزام وفد بلدي به.

لقد انقضت الآن عشر سنوات منذ أن بدأت مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ولكن للأسف، لم يتحقق سوى نجاح قليل حتى الآن. ويعبر التقرير الحالي للفريق العامل المفتوح باب العضوية، شأنه شأن التقارير السابقة، عن اختلافات كبيرة في وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس، وأيضا بعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك استعمال حق النقض. ومع ذلك، نلاحظ أن هناك قدرا أكبر من الاتفاق بشأن الطريقة التي ينبغي للمجلس أن يدير بها أعماله، أي أساليب عمله، وأنه، من الناحية العملية، هناك الآن عدد أكبر من المناقشات المفتوحة التي يشارك فيها غير الأعضاء.

ولا تعبر العضوية الحالية في مجلس الأمن عن حقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين، وهي مختلفة اختلافا كبيرا عما كانت عليه في عام ١٩٤٥، حينما تأسست الأمم المتحدة. إذ تضم الأمم المتحدة اليوم جميع النظم الثقافية والاجتماعية السياسية ممثلة في عضويتها. واليوم لا يعبر مجلس الأمن بأي شكل من الأشكال عن هذا التنوع الاجتماعي والثقافي واللغوي. إذ لا يزال الطابع الأوروبي غالبا على تكوينه وتلك حقيقة تعبر في حد ذاتها عن التأثير والهيمنة المتبقيين لفترة من التاريخ انقضت ولا يمكن أن يظل ذلك مقبولا في القرن الحادي والعشرين.

إن التحديات الماثلة أمام الأمم المتحدة الآن متنوعة ومعقدة. وهي تتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء لكي تتصدى لها بفعالية. وقد ازدادت إلى حد كبير مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ولم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى فوائد السلام التي كنا جميعا نأمل في تحقيقها. وبدلا عن ذلك اندلعت الصراعات المعقدة والهدامة فيما بين الدول وفي داخلها ولم يوضع حد لانتشار الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

والآن توضع سلطة ومصداقية مجلس الأمن على المحك أكثر من أي وقت مضى. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية كفالة فعاليته. ولذلك من المخالف للمنطق أن تظل عضوية مجلس الأمن، وخاصة فئة الأعضاء غير الدائمين، دون تغيير وألا يشارك العدد الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة على قدم المساواة في صون السلم والأمن الدوليين.

وقد قدمت المجموعات الإقليمية من عضوية الأمم المتحدة وكذلك فرادى الدول الأعضاء اقتراحات شتى بشأن إصلاح مجلس الأمن في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية ومناقشات أخرى للجمعية العامة، وهي تستحق أن ينظر فيها. ويؤيد وفد بلدي موقف الاتحاد الأفريقي الذي يسعى الاتحاد من خلاله إلى الحصول على مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين، سيحدد الاتحاد الأفريقي بنفسه طريقة استعمالها. ويستحق هذا الاقتراح واقتراحات أخرى من مجموعات إقليمية أخرى ولا سيما من البلدان النامية أن تنظر هذه الجمعية فيها.

وعلى الرغم من الإحباط الناجم عن أنه بعد سنوات من المناقشة المكثفة بشأن هذه القضية، لم يتحقق الكثير من التقدم، لا ينبغي أن نقلل من جهودنا الرامية إلى تحقيق إصلاح ذي معنى لمجلس الأمن. ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لقضية إصلاح مجلس الأمن لأنها حيوية لنجاح منظمتنا بل ولبقائها. وبالنسبة لنا، من المهم أن تعبر عضوية مجلس الأمن حقا عن أعضاء الأمم المتحدة من حيث التمثيل. ومن شأن إدخال البلدان النامية في عضوية مجلس الأمن على أساس المساواة في السيادة بين الدول أن يعزز دورها في صون السلم والأمن الدوليين.

وتتطلب أساليب عمل مجلس الأمن تحسينا إضافيا أيضا. وينبغي عقد عدد أكبر من المناقشات العامة مع سائر أعضاء الأمم المتحدة لكي تعبر القرارات التي يتخذها مجلس الأمن عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وينبغي أن تصبح المشاورات غير الرسمية للمجلس بشأن مختلف القضايا استثناء ولا ينبغي أن تحل محل الشفافية والمساءلة.

ويتطلب استخدام حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن استعراضا عاجلا. وعلى الرغم من أنه ربما كانت حجج قوية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بأن الحق أداة فعالة في صنع القرارات، فمن الناحية العملية استخدمه البعض للحفاظ على مصالح وطنية ضيقة، ومن الواضح أن هذا وضع لا يمكن تحمله. وينبغي ألا يكون هناك مكان لحق النقض في مجلس الأمن بعد توسيعه على نحو ملائم، وأن يحل محله إجراء ديمقراطي لصنع القرار يستند إلى مبدأ المساواة في السيادة فيما بين الدول.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي أن أكرر مجددا التزام بوتسوانا بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن لكفالة أن تؤدي جميع الدول، صغيرها وكبيرها دورها الذي تستحقه في صون السلم والأمن الدوليين. وستواصل بوتسوانا أداء دورها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونرحب أيضا بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين فريق خبراء رفيع المستوى من الشخصيات البارزة ليستعرض سبل تعزيز الأمم المتحدة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أعتذر لكم عن الكلام باستفاضة أمس، بشأن تقرير مجلس الأمن. وسأحاول أن أكون أكثر إيجازا اليوم، وأنا أتكلم بشأن المسألة المعروضة علينا.

هناك سببان لأن تكون أكثر إيجازا اليوم. الأول هو بالطبع أننا قد تكلمنا بشأن هذا الموضوع لما يقرب من عشر سنوات. وقد أدلينا بكل البيانات التي يمكن أن ندلي بها بشأن الموضوع وإذا كان أي من زملائي مهتمين بمعرفة آرائنا، سيسعدنا أن نتشاطر معهم بيانات عميقة التفكير ومطولة وشاملة أدلينا بها من قبل. والسبب الثاني لتمكننا من أن نكون أكثر إيجازا اليوم هو أننا حينما نأتي لمناقشة اقتراحات الأمين العام بشأن الإنعاش، سنعود مرة أخرى بالطبع إلى قضية إصلاح مجلس الأمن.

ولذلك، فإن ما أعتزم أن أفعله اليوم هو أن أعرض ثلاث نقاط. النقطة الأولى تتعلق بالسبب في عدم تحقيقنا أي تقدم حتى الآن بشأن إصلاح مجلس الأمن. والنقطة الثانية تتعلق بأدوار ومصالح الدول الصغيرة في إصلاح مجلس الأمن والثالثة تتعلق بمسألة حق النقض، التي أرى أن الجميع قد تناولها. وسأحاول أن أفعل ذلك بأسرع ما يمكنني.

نقطتي الأولى سؤال: لماذا لم ينجح إصلاح مجلس الأمن؟ طبعا، المفارقة الكبرى هنا هي أنه إذا استمع المرء إلى جميع البيانات التي ألقيت حتى الآن، يبدو أنه يوجد اتفاق تام تقريبا على أن المجلس ربما يكون أثرا باقيا من عام ١٩٤٥، وحيث أننا الآن في القرن الحادي والعشرين، فإنه يجب إصلاحه. إلا أننا على الرغم من هذا الاتفاق بالإجماع تقريبا، لا نحرز تقدما في الإصلاح. ونعتقد أن السبب الرئيسي في عدم إحرازنا أي تقدم بعد ١٠ سنوات من المناقشة هو أننا وضعنا العربة أمام الحصان. فنحن نناقش شكل العربة وعدد المقاعد التي ينبغي أن تضمها — أي عدد مقاعد الدرجة الأولى والثانية والثالثة التي ينبغي أن يضمها مجلس الأمن بعد إصلاحه — ولكننا لم نتفق بعد إلى أين سنأخذ العربة متى وضعنا الحصان أمامها. في الحقيقة هذه هي المشكلة الأساسية في هذه الدار. لا يوجد توافق في

الآراء بعد بين الدول الأعضاء الـ ١٩١ بشأن دور مجلس الأمن ومسؤولياته الرئيسية.

وبالمناسبة، يمكنني القول إنه عندما كانت سنغافورة عضوا في المجلس، شبّه عدة أعضاء عمل المجلس بعمل إدارة المطافئ. فإدارة المطافئ – مثل إدارة المطافئ في نيويورك – ترد بصورة تلقائية، بغض النظر عما إذا كان الحريق في شارع بارك أو في هارلم، في برونكس أو في منطقة أخرى. ولكن مجلس الأمن، الذي وظيفته التصدي للصراعات، لا يتصدى لها بتجرد من العواطف. إنه يتصدى للصراعات عندما تتأثر مصالح الدول الكبرى ويبقى صامتا عندما لا تتأثر هذه المصالح. لماذا سمحنا بحدوث هذا؟ السبب في ذلك هو أن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ماهية دور ومسؤوليات مجلس الأمن. لذلك، فإن نقطتي الأولى هي دعونا نتفق أولا على دور ومسؤوليات مجلس الأمن قبل أن ننتقل إلى مناقشة مسائل مثل تكوينه وتوسيعه.

وتتعلق نقطتي الثانية بدور مصالح الدول الصغيرة. فمن الواضح أن الدول الكبرى والدول المتوسطة لا تحتاج لمجلس الأمن لحماية أمنها. ولكن الدول الصغرى – لا سيما الدول التي يقل عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة – هي الأكثر حاجة إلى مجلس الأمن، وتحتاج هذه الدول إلى مجلس أمن فعال وقادر على العمل. كيف يستطيع المرء أن يوضح للدول التي يقل عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة – التي تشكل نحو نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – أن توسيع المجلس سيخدم مصالحها وسيجعل العالم فعلا مكان أكثر أمانا وأمنا؟ نأمل أن تقوم الدول التي تتطلع إلى الحصول على عضوية دائمة أو إلى إصلاح مجلس الأمن أن توضح هذه النقطة للدول الصغيرة وأن توضح كيف ستستفيد هذه الدول من إصلاح المجلس.

اسمحوا لي أن أقول بسرعة إنه لسوء الطالع أن الدول الصغيرة وُضعت في موقف عليها أن تختار فيه بين مصالحها الثنائية ومصالحها المتعددة الأطراف. بالنسبة لمصالحها الثنائية، لديها أسباب تدعوها إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الكبرى والدول المتوسطة الحجم، ولذلك فإنها تعرب عن دعمها لهذا المرشح أو ذاك. ولكن مصالحها المتعددة الأطراف تكمن في أن يكون مجلس الأمن فعالا، وليس في أن يكون بالضرورة بأكبر حجم ممكن. وأعتقد أنه ليس من الإنصاف أن توضع الدول الصغرى في موقف يتعين عليها فيه أن تختار بين مصالحها الثنائية ومصالحها المتعددة الأطراف، ونأمل أن يتوقف هذا الآن.

النقطة الثالثة والأخيرة التي تشغلني هي مسألة حق النقض. وتتمثل المأساة هنا في أن الاهتمام كله منصب على الاستخدام الرسمي لحق النقض. وآمل أن يكون زملاؤنا قد استمعوا إلى ما قاله ممثل إسبانيا بالأمس عن الاستخدام غير المعلن لحق النقض – حق النقض الذي يستخدم كل يوم في المشاورات غير الرسمية. فلم يُسلّط أي ضوء على حقوق النقض التي تستخدم بصورة غير علنية، ولكن يتعين أن نفهم دورها في إطار عمل مجلس الأمن الفعلي. وبصراحة، إذا كنا سنتكلم عن توسيع المجلس وإضافة أعضاء جدد إليه، فإنه ينبغي لنا جميعا أن نتوصل أولا إلى تفاهم بشأن مسؤولية العضوية الدائمة. وقد كان الخطأ الكبير الذي وقعنا فيه في عام ١٩٤٥ أننا منحنا امتياز حق النقض دون أن نربط به أية مسؤوليات. وبالتالي، فإننا نواجه وضعا غريبا جدا الآن. فعندما تنشأ أزمة في العالم ونلجأ إلى الدول الكبرى والدول المتوسطة الحجم لنطلب مساعدتها في الحل، فإنها تترع إلى الهروب؛ وعدد قليل جدا منها يتطوع بتقديم المساعدة لحلها. من جهة أخرى، عندما نقول إنه توجد مقاعد دائمة متاحة في مجلس الأمن — وهي تعطي الدول التي ستشغلها مسؤولية رئيسية عن معالجة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

— فإننا نجد متطوعين عديدين. وسبب وجود متطوعين عديدين للحصول على العضوية الدائمة هو عدم وجود مسؤوليات مربوطة بالعضوية الدائمة. ولذلك، نود أن نقترح أنه إذا كان المجلس يريد فعلا حل مسألة من ينبغي أن يشغل مقعد عضوية دائمة أو من ينبغي أن يتمتع بحق النقض، ينبغي أن تُربط بهذه العضوية الدائمة وحق النقض مسؤوليات محددة ومفصلة. وأعتقد أن هذا يمكن أن يضعنا على طريق إصلاح مجلس الأمن.

في الختام، لتجنب أي سوء فهم، من المهم أن أشدد على أننا ندعم إصلاح مجلس الأمن. ونحن كعضو في حركة عدم الانحياز، ندعم آراء الحركة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، وقد قلنا من قبل إن بلدانا عديدة – بما فيها بلدي – توافق على أنه عندما يتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن توسيع مجلس الأمن، ينبغي لليابان وألمانيا أن تكونا من بين الأعضاء الدائمين الجدد. وهذه أشياء قلناها باستمرار، ونؤيدها. بيد أننا نعتقد بصراحة أنه يجب علينا أولا أن نعود إلى الأساسيات ليتسنى لنا المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد أجمع قادة العالم بصورة شبه كاملة في بداية هذه الدورة على أن التحديات التي تواجهها منظمتنا لم يسبق لها مثيل. ولعل من أكبر المصاعب التي تواجه عالمنا المعاصر هو الخلط في منظومة المفاهيم والقيم وإساءة استخدام البعض لذلك، عن سوء نية أو عن حسن نية. وهذا الخلط قاد أو سيقود إلى فوضى في نظام العلاقات الدولية. وتأتي الطامة الكبرى عندما يفترض البعض أنه يحتكر الحقيقة وأنه يستطيع أن يرى ما لا يراه الآخرون ويتصرف على أساس ذلك.

وإذا كانت مناقشاتنا السابقة عن إصلاح مجلس الأمن تنطلق من متطلبات واقعية تحاول أن تستجيب لتغير الظروف التي حددت عضوية مجلس الأمن وآلية عمله وامتياز حق النقض وغيرها، فإنها لم تعد مسألة زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل إنها تستمد قوتها اليوم من الحاجة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه منظومة الأمن والسلم الدوليين.

وقد أصاب الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1، الفقرة ٢) عندما قال ”لا شك أنها كانت سنة صعبة في مجال السلم والأمن بالنسبة للأمم المتحدة. فقد جاءت الحرب على العراق بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي ولمدى صلابة المنظمة، وقلما شهدت السنوات الثماني والخمسون من تاريخ المنظمة مثل هذه التنبؤات القاتمة التي تكهنت بالمصير الذي ينتظر الأمم المتحدة، على أن الأمم المتحدة ستخرج أصلب عودا إذا ما وصلنا إلى تقدير محسوب لما حدث ...“.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تنطلق من جملة قواعد بديهية، تستند إلى الميثاق والظروف التاريخية التي بنيت على أساسها منظومة الأمم المتحدة، حيث جاء في مقدمة الميثاق:

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

وحرصا من الآباء مؤسسي الأمم المتحدة على تجاوز الظروف التاريخية التي قادت إلى حربين عالميتين، فقد أكدوا على جملة مفاهيم في إطار منظومة الأمن والسلم الدوليين. ومن أهمها تحقيق مفهوم العمل الجماعي لتحقيق الشرعية لهذا العمل. وقد أكد الأمين العام في تقريره عن الألفية على ذلك، حيث أشار فيه إلى أن ضرورة التعاون بين جميع أقطاب العالم الآن هي أكبر من أي وقت مضى، كما أكد

فيه على أن الميثاق يجب أن يبقى الأساس لإضفاء الشرعية على أي عمل على الصعيد الدولي.

إن الديمقراطية في العلاقات الدولية أصبحت ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، في عالم تتجاوز فيه شبكة المواصلات والاتصالات، والعلاقات، والمصالح، والأضرار، الأطر المحلية والإقليمية. ولعل حق النقض واحد من أهم مظاهر غياب الديمقراطية في العلاقات الدولية. وإذا كان صحيحا أن أية منظومة في العالم يجب أن تهدف إلى تحقيق الاستقرار، فإن العدالة يجب أن تبقى مصدر اهتدائها تمشيا مع مفهوم العلاقة بين العدالة والقانون في أي نظام قانوني.

وانطلاقا من نفس الفهم، وانسجاما مع قرارات حركة دول عدم الانحياز المعتمدة في قممها ومؤتمراتها، فإن حق النقض يجب أن يتقيد استخدامه بهدف التخلص منه نهائيا بعد أن أثبتت التجربة أن نظام الأمن والسلم الدوليين كانا من أكبر ضحايا هذا الامتياز، حيث أُسيئ استخدامه وأصبح أداة للتمييز ليس فقط بين الدول، ولكن في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومنها قرارات المجلس نفسه. ولذلك فمن الضروري في المرحلة الراهنة وضع ضوابط ومعايير للحيلولة دون استخدام حق النقض بشكل تعسفي.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعى فيه مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، إضافة إلى تحقيق الشفافية والمسؤولية وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه. إن عملية توسيع مجلس الأمن بفئتيه يجب أن تضمن تمثيلا عادلا للدول النامية وبما يتفق مع موقف دول عدم الانحياز.

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن المجموعة العربية كانت قد أكدت طيلة المشاورات السابقة على ضرورة أن يخصص مقعد دائم للدول العربية في أي عملية إصلاح قادمة، بحيث تحصل الدول العربية، لدى إقرار توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، على مقعد دائم تشغله بالتناوب ووفقا للمعايير المعمول بها في جامعة الدول العربية، وكذلك تخصيص مقعدين غير دائمين للدول العربية يتم شغلهما أيضا بالتناوب كما هو معمول به الآن، وأن يكون عدد أعضاء المجلس الموسع ٢٦ عضوا.

يقودنا الحديث عن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته إلى ضرورة إيلاء أهمية خاصة لمسألة أسلوب عمل المجلس التي لا تقل عن أهمية توسيعه وزيادة أعضاءه، مما يستدعي وضع ضوابط ومعايير، أكدتها قمم عدم الانحياز ومؤتمراتها، بما يضمن عدم استخدام حق النقض بصورة تعسفية وبما يعزز الديمقراطية والشفافية في صنع القرار ويكفل تطبيق قرارات مجلس الأمن بصورة أكثر إنصافا وتوازنا، بمنأى عن الازدواجية في المعايير.

إن مجلس الأمن الموسع يجب أن يستند إلى حقيقة أن قدرته على حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لقراراته وإجراءاته ستعزز إذا ما نُظر إليها على أنها تمثل على نطاق واسع المجتمع الدولي ككل، انسجاما مع المادة ٢٤ (١) من الميثاق التي تنص على أن مجلس الأمن يعمل نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. كما أن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تأتي منسجمة مع المادة ١٠٨ من الميثاق.

لقد بذلت جهود كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، وإن حساسية إصلاح مجلس الأمن تقتضي أن نحقق توافقا في الآراء، كما أن الجهود المخلصة وحدها هي القادرة على تيسير عمل الفريق المعني بإصلاح مجلس الأمن، الذي يبقى الإطار الوحيد للتوصل إلى الهدف المطلوب.

السيد هانسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بما أنني لم أشارك في المناقشة في أوائل هذا الأسبوع بشأن تقرير

مجلس الأمن، أود أن أنتهز هذه الفرصة، بإذنكم، سيدي الرئيس، لأشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة، على عرضه تقرير مجلس الأمن.

لاحظت أن ممثلين كثيرين أشاروا في تلك المناقشة، من ناحية، إلى تقرير مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى، إلى البند قيد النظر الآن: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وكنت أنوي في مشروعي الأول لهذا البيان أن أرحب بقرار إجراء مناقشة مشتركة، لأن ذلك كان من شأنه أن يكون دليلا على تنظيم عمل الجمعية العامة، الأمر الذي توليه أيسلندا أهمية. وأتفق اتفاقا تاما مع وجهات النظر التي أعرب عنها الممثل الدائم لكندا في بداية بيانه أمس بأنه كان بإمكاننا إجراء مناقشة واحدة بخصوص هاتين المسألتين.

لقد ظلت آراء أيسلندا بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه مسجلة في المحاضر طوال سنوات. ومن الأساسي أن يعبر تشكيل المجلس عن عضوية الأمم المتحدة في مجموعها على نحو أفضل.

إن التطورات التي وقعت منذ ١٩٤٥ تتضمن زيادة عضوية الأمم المتحدة من ٥١ دولة أصلية إلى ١٩١ دولة، كما سمعنا كثيرا. وقد كان القرار الذي صدر عام ١٩٦٣ بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة من ستة إلى عشرة، والذي بدأ تنفيذه في ١٩٦٥، استجابة لمطالب استندت إلى كون عدد الدول الأعضاء زاد زيادة كبيرة. وبحلول ١٩٦٥، بلغ عدد الأعضاء ١١٧. ومنذ ذلك العام، أصبحت ٧٤ دولة جديدة أعضاء بالأمم المتحدة. وهذا ينبغي أن ينعكس في تشكيل مجلس الأمن. يجب أن نحمي مصداقية المجلس، وفي الوقت نفسه، أن نكفل فعاليته. ونحن ندرك أنه لا يوجد توازن سهل بين التمثيل العادل وأداء المجلس. ومع ذلك، ينبغي أن نحاول كل وسيلة ممكنة في جهودنا الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

إن الممارسة المتنامية لاجتماعات مجلس الأمن المفتوحة تستحق الترحيب. وأنني أتفق مع الممثل الدائم لغواتيمالا الذي قال في مناقشة العام الماضي إن هذه الممارسة قد أسهمت في مشاركة كل الدول الأعضاء في أعمال المجلس بشكل وثيق من خلال إتاحة الفرصة لها للتعبير عن آرائها فيما يتعلق بالمواضيع التي ينظر فيها المجلس. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لزيادة الشفافية في عملية صنع القرار وبالتالي تقديم إضافة إلى الخطوات الطيبة التي اتخذها المجلس، بدون إضعاف قدراته.

وتؤيد أيسلندا زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن على حد سواء. فالأعضاء الدائمون الجدد يجب أن تكون لهم نفس الحقوق والالتزامات مثل الأعضاء الدائمين الحاليين. ويجب تقييد حق النقض، ويجب أن يكون هناك التزام ببيان السبب في استخدامه. وينبغي لهذا البيان أن يشمل السبب الذي من أجله يعتبر العضو الدائم أن مسألة ما ذات أهمية حيوية له، كما طلب مؤخرا السيد هالدور أسغريمسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/58/PV.14). أو، كما أعلن زميلي ممثل سنغافورة بطريقة لبقة قبل بضع دقائق، بأنه ينبغي لنا أن نربط استخدام حق النقض بمسؤولية.

لا أعتقد أن بياني اليوم يشكل تطورا هاما أو تغييرا في المناقشة حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وفي الحقيقة، يساورني الشك، وبكل احترام لزملائي، فيما إذا كانت أي بيانات في هذا النقاش ستكون معلما بارزا.

إن الهدف المعلن فيما يتعلق بهذه القضية واضح لجميع الوفود، وأن قادة العالم في أكبر تجمع لهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وافقوا على تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. ذلك الاتفاق كان معلما بارزا.

إن مواقف أعضاء الأمم المتحدة معروفة تقريبا للجميع. لقد ظللنا نعمل جاهدين ولساعات طويلة – لمدة عشر سنوات في حقيقة الأمر – في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لبلوغ تحقيق هدفنا المشترك، ولكن بنتائج محدودة جدا فيما يتعلق بالقضية الرئيسية: توسيع المجلس ومسألة حق النقض. وينبغي لنا، ألا نستهين بالاختلافات بيننا، مع علمنا بأن خيارات الإصلاح تم تقليصها وهي معروضة علينا. لدينا أهداف مشتركة تتمثل في إصلاح مجلس الأمن وتطبيق الديمقراطية فيه وتعزيز شرعيته. ونعتقد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا يزال أفضل محفل ملائم للمفاوضات بشأن هذه القضية الهامة. ونحث جميع الدول الأعضاء على إبداء المرونة والاستعداد للتوصل إلى حل وسط من أجل بلوغ الأهداف التي أعلنها قادتنا بشكل واضح جدا قبل ثلاثة أعوام.

دعونا نستجيب لإعلان الألفية الذي أصدره قادتنا وللتحدي الأخير الذي طرحه الأمين العام، كوفي عنان، للاتفاق بشأن إصلاحات ملموسة بحلول عام ٢٠٠٥.

السيد طه (السودان): لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن كافة الدول الأعضاء تنادي بالإصلاح لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وبالأخص مجلس الأمن.

لقد منحت المادة الرابعة والعشرون من الميثاق مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن كامل عضوية الأمم المتحدة. وها هي العضوية تطالب منذ عقد من الزمان بإدخال تعديلات في تكوينه.

يؤكد وفد بلادي على ما جاء في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، حيث أشار إلى أن الأمم المتحدة تجد نفسها في مواجهة مرحلة حرجة. فما لم يستعيد مجلس الأمن ثقة الدول والرأي العام العالمي، سيزداد اتكال فرادى الدول حصرا على منظوراتها الوطنية الخاصة بها للمخاطر المستجدة، وعلى التقدير الخاص بها لكيفية مواجهتها. وللحيلولة دون هذا الاحتمال، سيتعين على الأمم المتحدة أن تبرهن على قدرتها على معالجة أكثر المسائل صعوبة وأن تعالجها بفعالية.

إن مبدأ التمثيل العادل أحد المبادئ المنصوص عليها في الميثاق، ويصبح من الضروري بمكان مراعاة هذا المبدأ في كافة المسائل المتعلقة بالتوظيف أو التعيين أو الانتخاب للمقاعد والأجهزة المختلفة.

وتستلزم الزيادة الكبيرة التي طرأت في عضوية الأمم المتحدة، التي بلغت حتى الآن مائة وواحدا وتسعين دولة، مواكبة منظمتنا الدولية لهذه الزيادة، كفاءة وفعالية وتأهيلا لمواجهة تطورات العصر والاتساع الكبير في العضوية. وهذا ينسحب بالضرورة، وفي المقام الأول، على مجلس الأمن، وذلك بزيادة عدد أعضائه وتوسعته وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله. ونورد تأكيدا لما ذهبنا إليه، ما أشار إليه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر المنصرم، بشأن تشكيل فريق من الشخصيات البارزة لوضع تصور لإصلاح مجلس الأمن. ونحن نؤيد قوله بأن قدرة المجلس على حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لقراراته وإجراءاته، ستتعزز إذا ما نُظر إليها على أنها تمثل على نطاق واسع المجتمع الدولي ككل فضلا عن الوقائع الجغرافية والسياسية للعالم المعاصر.

إن استخدام حق النقض الذي نشأ في ظروف دولية مختلفة لأغراض مختلفة وفي ظل معطيات مختلفة، وعدد محدود

من الدول لا يعبر اليوم عن مفهوم العدالة والمساواة التي ننشدها بين الدول، والتي أكد عليها الميثاق. كما أنه يهزم مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان في شكلها الجماعي، وعليه نحن نؤيد في هذا الخصوص الرأي المنادي بإلغاء حق النقض، باعتباره امتيازا مجافيا للمبادئ الراسخة، كما ندعو للحد من الاستخدام التعسفي له إلى حين توفر الإرادة السياسية لإلغائه تماما، وذلك لضمان تمثيل أكثر إنصافا وفقا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وغير ذلك من المبادئ ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما نؤكد على أهمية السعي نحو إقامة توازن بين الجمعية العامة، أعلى جهاز في منظمتنا الدولية، ومجلس الأمن ذراعها التنفيذي، وتعزيز التعاون بينهما بما يكفل الترجمة الحقيقية لإرادة المجتمع الدولي ووضع حد للمسائل التي فشل المجلس حتى الآن في معالجتها منفردا وعلى رأسها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية والوضع في الشرق الأوسط.

السيد تشويسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): تابعت منغوليا عن كثب المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها. والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والذي مضى على إنشائه ما يربو على عقد من الزمان قد عقد مفاوضات مكثفة بشأن سبل ووسائل تعزيز تلك الهيئة وتحسين فعاليتها الفريدة. واليوم نعالج هنا واحدة من أهم وأصعب المسائل الخلافية التي تتناول إصلاح مجلس الأمن.

إن العجلة التي ينبغي لنا أن نعالج بها مسائل الإصلاح قد أُوضحت بصورة وافية. فالأمين العام نفسه لفت نظرنا إلى تلك الحقيقة مرارا وتكرارا. وأشار إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر نظرة جادة في النظام الحالي للمؤسسات الدولية وافتقار مجلس الأمن المحسوس إلى الشرعية في قراراته نظرا لأن تكوينه بقي دون تغيير منذ عام ١٩٤٥. إن وفدي مثله مثل العديد من الوفود الأخرى، يوافق تماما على ذلك. وفي الحقيقة، خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، أعرب العديد من رؤساء الوفود وعلى أعلى المستويات عن رغبتهم في التعجيل بعملية الإصلاح واستعدادهم للمساهمة فيها. ويشاطر وفدي أيضا في الشعور بالقلق إزاء البطء الذي تسير به عملية إصلاح الأمم المتحدة. ومن الواضح أن النُهج الإبداعية والإرادة السياسية الحازمة لتغيير الحالة الراهنة شروط أساسية لنجاح الإصلاح.

ويرى وفدي أن هنالك عدة عوامل أساسية تبين الحاجة إلى هذا الإصلاح. فعالم اليوم يختلف تماما عن ذلك الذي حدد فيه نظام الأمن الجماعي منذ ما يزيد عن ٥٠ عاما. وقد شاهدنا خلال نصف القرن ذاك، أحداثا تاريخية كبيرة مثل انتهاء النظام الاستعماري، وانهيار النظام الديكتاتوري الشيوعي، وانقضاء حقبة الحرب الباردة، وظهور عدد كبير من الدول المستقلة. ونشهد الآن التقدم الكبير في اتجاه الديمقراطية والعولمة. إن منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة وهيئة قوية مثل مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي قطعا ألا يتخلفا عن الركب في ظل هذه التغييرات التاريخية.

وتود منغوليا أن ترى إصلاح مجلس الأمن يحدث وفق مبادئ التحول الديمقراطية. وفي ذلك السياق، ظللنا نؤيد باستمرار التوسيع العادل والمنصف لمجلس الأمن عن طريق زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة وكفالة التمثيل المتكافئ للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. والمسائل المتعلقة بزيادة فعالية أساليب عمل مجلس الأمن وجعلها ديمقراطية في إعادة النظر في حق النقض ينبغي أن تشكل العناصر الرئيسية للإصلاح. ويرى وفدي أن زيادة

تعزيز الانفتاح والشفافية في مجلس الأمن وتوسيع تشكيله على نحو منصف من شأنهما أن يجعلا من مجلس الأمن هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا.

وفي نفس الوقت، نحن ندرك جيدا قلق الوفود الأخرى – وفي الحقيقة نشاطرها – هذا القلق من أن توسيع عضوية مجلس الأمن بحد ذاته لن يعني بالضرورة زيادة فعاليته. ولذلك يمكن توجيه مسار آخر لإصلاح مجلس الأمن إلى هدف زيادة فعاليته. وفي هذا الصدد، نولي أهمية لزيادة الديمقراطية في أساليب عمل المجلس وممارسات صنع القرار. وفي ذلك الصدد، ظلت مسألة حق النقض تثار باستمرار، بما في ذلك مسألة ما إذا كان ينبغي الإبقاء على حق القض أم ينبغي تقييده، ومسألة متى وفي أي ظروف ينبغي استخدامه. ومن الواضح أن ذلك هو أحد أهم عناصر إصلاح مجلس الأمن، ولا يمكن أن نجفل فقط عن تناوله.

وإذا نظرنا إلى تجربتنا الأخيرة، نرى أن المسائل الخلافية التي منعت أعضاء مجلس الأمن من الوصول إلى مواقف مشتركة واتخاذ إجراءات جماعية كانت التصورات المختلفة لمستوى التهديد للأمن الإقليمي والدولي، والمدى الذي وصل إليه انتهاك السلم وبالطبع الإجراءات التي يجب اتخاذها في ذلك الصدد. ولذلك، فإنني أرى، أن إعداد قائمة من المعايير الدقيقة التي نقيس بها مستوى وخطورة التهديد من أهم المهام التي تواجه الأمم المتحدة. وتوصيات الفريق رفيع المستوى من الأشخاص البارزين الذي سيُنشئه الأمين العام ستحظى بترحاب كبير في ذلك الصدد. إنه بناء على تلك المعايير يستطيع مجلس الأمن أن يحدد استجابة ملائمة وفي حينها للتهديدات الطارئة.

إن تصميمنا على الاضطلاع بإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة تحركه رغبتنا الصادقة في تعزيز التعددية والدور الرئيسي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وفي تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الجديدة. ويأمل وفدي أن تمكننا الأفكار التي طرحتها الوفود المختلفة في هذه الدورة ونتائج بحث الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة وتوصياته، من الوصول إلى حل مرض لهذه المسائل البالغة الأهمية.

السيد بفانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، لإعطائي الكلمة، وأكثر امتنانا لكم على قيادتكم القوية لعملية إصلاح الأمم المتحدة. إن النمسا تؤيد تمام التأييد جهودكم لدعم جدول أعمال الإصلاح، لا سيما الخاص بالجمعية العامة. وجميعنا نتفق على أن عام ٢٠٠٣ كان عاما عصيبا للمنظمة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء تلبية دعوة الأمين العام الملحة للإصلاح.

ونظرا لأن النمسا تستضيف أحد مقار الأمم المتحدة، فهي تشعر بقدر كبير من المسؤولية تجاه تحقيق الفعالية والكفاءة في أعمال المنظمة. لذلك فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام من أجل إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لتقديم اقتراحات بشأن عملية الإصلاح في الوقت المناسب للنظر فيها بحلول الدورة المقبلة للجمعية العامة. إن إعلان الألفية قد وضع رؤية للسلم والأمن والتنمية المستدامة في هذا القرن. ونحن في حاجة إلى نظام أمن جماعي منصف وثابت، قائم على أساس الفهم المشترك للأخطار الرئيسية في عالم اليوم ولكيفية التصدي المشترك لهذه الأخطار. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن نضع محنة بين البشر كأفراد في محور مناقشتنا.

وتعتقد النمسا اعتقادا راسخا أن تعزيز الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، سيوفر إطارا لتحقيق أهداف إعلان الألفية.

إن مجلس الأمن يتعارض مع الواقع الجغرافي والسياسي في القرن الحادي والعشرين. وهو لا يعكس العدد المتنامي لأعضاء الأمم المتحدة ولا التوازن الإقليمي. ولذلك، يتساءل البعض عن شرعية صنع القرار في المجلس. وقد بات ضروريا توسيع عضوية المجلس وزيادة توازن هذه العضوية، ومن الضروري كذلك زيادة الشفافية في عمل المجلس.

إننا نرحب بجهود المجلس الأخيرة الرامية إلى زيادة الشفافية في أساليب عمله بإجراء المزيد من المناقشات المفتوحة. ولكن هناك حاجة إلى عمل المزيد. والتقدم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا يمكن أن يقتصر على إصلاح أساليب العمل. وينبغي تجاوز المأزق الذي يواجه المداولات بشأن العضوية وحق النقض. وكخطوة أولى، قد يكون مفيدا التخلص من المواقف المتطرفة التي لا تحظى بتأييد واسع النطاق. وهذا يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الخيارات الكثيرة المعروضة علينا. إن المحافظة على الكفاية، وعلى أكبر قدر من الشفافية والشرعية، ينبغي أن تبقى أهدافا لها نفس القدر من الأهمية وأن تكون الهادية لجهودنا في الإصلاح.

لقد استمرت مناقشة إصلاح مجلس الأمن طوال عشر سنوات بدون التوصل إلى نتائج ملموسة. ولا يمكن إحراز التقدم إلا إذا تم كسر الجمود السياسي القائم عن طريق إعادة النظر في المواقف في العواصم الكبرى في العالم. ويجب أن يكون لدى جميع الأطراف الاستعداد لتقديم التنازلات.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في صباح يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ستتناول الجمعية العامة، كأول بند، البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“، لبحث تقرير اللجنة الخامسة الذي سيصدر بصفته الوثيقة A/58/432. ثم تتابع الجمعية العامة نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، وكذلك البندين الفرعيين (أ) و (ب). ومتى ما اختتمت مناقشة البند ٣٩ من جدول الأعمال، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. ومتى ما اختتمت مناقشة البند ٥٦ من جدول الأعمال، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس الأمن“، بغية سماع تقييمي للمناقشة العامة بشأن ذلك البند وللإحاطة علما بتقرير مجلس الأمن، على أن يكون مفهوما أن ذلك البند سيبقى مفتوحا للبحث خلال الدورة الثامنة والخمسين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.